الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة 1958-1962م

مذكرة مكملـــة لنيل شهـــادة **الماســـتر**

إعداد
1- إيمان بوحصان
2- كوثر رحايلي
-

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
الحواس غربي	أستاذ محاضر "ب"	مؤطرا
ياسر فركوس	أستاذ محاضر "أ"	عضوا

السنة الجامعية: 2020-2021

قال الله تعالى:

{اقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الانسان من علق* اقرأ وربك الاكرم* الذي علم بالقلم* علم الانسان ما لم يعلم }

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

{تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرا له تسبيح}

رواه البخاري

قال علي بن ابي طالب:

ما الفخر الا لأهل العلم انهم *** على الهدى لمن استهدى ادلاء

وفخر كل امرئ بما كان يعلمه *** والجاهلون لأهل العلم اعداء

فـــفز بعـــلم حـــيا به ابدا *** الناس موتى واهل العـلم احياء

قال الشاعر

وما من كاتب إلا سيفنى *** ويبقى الدهر بما كتبت يداه

ما كتبت بكفك غير شيء *** يسرك في القيامة ان تراه

ولله الموفق لخير ما يرضاه.

الشكر والعرفان

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا اخفقنا وذكرنا بأن الاخفاق هو التجربة التي سبقت النجاح

اللهم اذا اعطيتنا نجاحا فلا تأخذ من تواضعا، فالحمد لله الذي اعاننا ووفقنا وهدانا لإتمام هذه الدراسة واخراجها الى النور

ونتقدم بالشكر والعرفان الى كل من أنار دربنا والى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة دربهم لينير دروبا أخرى

الى الاساتذة الكرام في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ.

وفي الاخير نوجه كلمة شكر خاصة وتقدير ملئها الاعتراف بالجميل الى استاذنا الكريم المشرف "**غربي الحواس**" والذي كان لنا خير دليل ومرشد في توجيهنا لإثراء هذا البحث المتواضع.

الإهداء

أحمد الله الذي وفقني في هذا العمل كيف أهدي وكلكم هدايا

أرسلهم الله لي

الى أعز ما أملك في هذا الوجود الى من أنار قلبي ودرب حياتي مع

كل خطوة خطوتها إليكما أمي الفاضلة وأبي المحترم.

الى أخي وأختي

الى كل الأصدقاء والأقرباء

الى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما.

إيمـــــــــان

الاهداء

اتقدم باهداء ثمرة عملنا هذا في المقام الاول الى الشمعاتان اللتان احترقتا لتضيأ نورا من اجلي ،الى من انار دربي في كل شيئ في الوجود الى من جنة الخالق لاتنال الا ببرها وطاعتها ،الى منبع الحب والحنان الى من رضا الرب في رضاهما الى الوالدين الكريمين

الى منبع فخري واعتزازي الى من كلماته بهجة لوجداني الى الذي دعمني في صلواته ونصائحه ،الى من كان معي في الحزن والفرح الى صديق دربي زوجي عامر .

الى كنوز الحياة الى من اعانوني في صعوباتي الى الذين قاسمت الحلوة والمر اخوتي زينو واكرم .

الى جميع زملائي في قسم التاريخ

الى صديقات دربي سارة وبثينة الى من عملت معي بكل جهد وكد بغية اتمام هذا العمل زميلتي ايمان

كوثر.

المقدمة

ان تاريخ الثورة الجزائرية كان ولا يزال مجالا خصبا وبحاجة ماسة الى المزيد من الدراسات والابحاث المتنوعة، مما يفتح الباب امام الباحثين ويلفت نظرهم الى مواضيع جديدة وأخرى تنال حظها من البحث والدراسة.

وأمام تقدم الثورة ونجاحها وعجز السلطات الفرنسية في القضاء عليها أدى بفرنسا الى اقحامها ووضعها في مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية خطيرة، وبذلك اصبحت فرنسا في هذه الفترة مهددة بالانهيار السياسي، وذلك بتوالي سقوط الحكومات الواحدة تلوى الأخرى، وبالتالي سقوط اسطورة فرنسا التي لا تهزم، وأمام هذا الوضع اتجهت الانظار صوب الجنرال ديغول الذي أصبح الامل الوحيد في انقاذها، وبمجيئه تدخل الثورة الجزائرية مرحلة جديدة ومنعرجا خطيرا وحاسما، حيث اعتبر بعض المؤرخين ان الفترة الديغولية في الجزائر من أصعب المراحل في مسار ثورة التحرير الكبرى وكل الوسائل كانت لديه متاحة من اجل تحقيق اهداف فرنسا بالحفاظ على جوهرة افريقيا.

ولعل اهم هذه المشاريع الاغرائية الاقتصادية المتمثلة في مشروع قسنطينة الذي اراد الجنرال ديغول من خلاله ان يقضي على الثورة بعد فشله الذريع في المخططات والمناورات الاخرى.

أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث:

وجاء هذا البحث بتحريك جملة من الدوافع والاسباب التي أقنعتنا بتناوله ومن بينها على الخصوص:

1)الرغبة في معرفة اهم دافع في اختيار موضوع البحث.

2)رغبتنا الملحة في دراسة تاريخ ثورتنا المجيدة عامة وموضوعنا خاصة.

3)الرغبة كذلك في دراسة مشروع قسنطينة الذي جاء بعد مرور اربع سنوات من انطلاق الثورة التحريرية وكان السبب في تأجيل حسم الثورة الجزائرية.

4)اهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر.

5)اثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الاكاديمية.

الاطار الزماني والمكاني:

تمتد دراستنا هذه منذ مجيء ديغول الى الحكم سنة 1958م وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، واعلان مشروع قسنطينة في 03 اكتوبر 1958م الى غاية الدخول في مفاوضات واعلان الاستقلال في 1962م.

الاشكالية:

وللإحاطة بهذا الموضوع واظهار حيثياته حددنا الاشكالية الرئيسية المتمثلة في ما يلي:

ما مدى تأثير مشروع ديغول الاقتصادي على مسار الثورة التحريرية الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين 1958م – 1962م؟

وتندرج تحتها اسئلة فرعية:

1.ما هي الاسباب والظروف التي عجلت بعودة ديغول للحكم؟

2.ما هي ظروف اعلان مشروع قسنطينة؟

3.ما مضمون مشروع قسنطينة؟

4.ما هي الدوافع الحقيقية لمشروع ديغول الاقتصادي؟ وما هو المغزى والهدف منه؟

5.كيف كانت استراتيجية جبهة التحرير الوطني في مواجهة المشروع؟

المنهج المتبع في هذه الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج السردي التحليلي اما في ما يخص المنهج السردي قد اعتمدنا على سرد الاحداث وعرضها ومتابعة التحولات حسب التسلسل الزمني اضافة الى المنهج التحليلي من خلال شرح بعض الوقائع والاحداث.

عرض الخطة وتقسيمها:

ونحن في اطار هذا العمل الذي تمحور حول سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة، سنعمل على محاولة الاجابة على هذا الاشكال من خلال الخطة التي كان لنا فيها رأي لأنها ستكون ملمة الى حد ممكن حسب اجتهادنا بأهم الجوانب التي ذكرت فيها، وللإجابة على هذه الجوانب التفصيلية والتساؤلات للخطة المتبعة يمكننا ايرادها على النحو التالي:

مقدمة و 3 فصول وكل فصل قسم الى مباحث اضافة الى خاتمة والملاحق المدعمة لموضوعنا.

الفصل الاول المندرج تحت عنوان ظروف صدور مشروع قسنطينة تناولنا فيه ضعف وسقوط الجمهورية الرابعة وتطرقنا كذلك الى انقلاب 13 ماي 1958م ثم انتقلنا الى عودة ومجيء ديغول الى الحكم وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

اما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان مشروع قسنطينة 3 اكتوبر 1958م الذي تناولنا فيه ظروف وأسباب صدور المشروع وتطرقنا بعدها الى مضمون المشروع ومصادر تمويله. ثم انتقلنا بعد ذلك الى اهداف ونتائج المشروع.

اما في ما يخص الفصل الثالث والاخير والذي اندرج تحت عنوان سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة الذي تحدثنا فيه عن استراتيجية جبهة التحرير الوطني في محاربة هذا المشروع.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا في موضوعنا هذا على بعض المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع نذكر منها على سبيل المثال:

✓المصادر: شارل ديغول مذكرات الامل والتجديد التي كانت تحتوي على دراسة مكملة لهذا المشروع وتناولنا فيه نظرة ديغول حول هذا المشروع لأنه كان المسؤول عن تحقيقه .

✓المراجع: نذكر منها

- يحيى بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20م اعتمدتنا فيه على بعض النقاط المذكورة في المشروع وأخذنا منه تدويل القضية الجزائرية في الامم المتحدة وكذالك اتفاقيات ايفيان.
- خليفة الجنيدي وآخرون: حوار حول الثورة اعتمدنا على اهم ما جاء في المشروع وكذلك سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة.
- رمضان بورغدة: عنوان كتابه الثورة الجزائرية والجنرال ديغول الذي تناولنا فيه اهم ما جاء في المشروع وكذلك استراتيجية جبهة التحرير الوطني في مواجهته واهم النقاط التي جاءت في اتفاقيات ايفيان.

الصعوبات:

واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الحصول على بعض المصادر التي تناولت موضوعنا.
- ضيق الوقت لانجاز هذا البحث (المذكرة).
- صعوبة التنقل خارج الولاية.

ورغم كل ذلك فإننا استطعنا بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل الاستاذ فقد أتممنا بحثنا هذا.

وفي الاخير أنهينا هذه الدراسة بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة لأهم ما جاء في ثنايا هذا البحث، ودعمنا المذكرة ببعض الملاحق التي تخص الموضوع.

وفي الاخير لا ندعي الالمام بهذا الموضوع، و لا نجزم بأننا استوفينا بعض جوانبه، لأن الكمال لله سبحانه وتعالى وعزائنا في ذلك القول المنثور " من اجتهد وأصاب فله اجران ومن لم يجتهد ولم يصب فله اجر واحد".

الفصل الأول:

ظروف صدور مشروع

قسنطينة 3 أكتوبر

1962 – 1958

المبحث الأول: انهيار الجمهورية الرابعة

لقد استطاعت الثورة الجزائرية، التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة للغاية في نوفمبر 1954 أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية حيث أوقعت الحكومة الفرنسية في أزمات سياسية واقتصادية على حد تعبير الجنرال ديغول[1].

أ- الأزمات السياسية:

فشل الحكومات الفرنسية المتتابعة منذ 1954 إلى غاية 1958 المتمثلة في:

1. حكومة منديس فرانس (18 جوان 1954 – 23 فيفري 1955):

كان يرى بأنه الرجل المناسب الذي سيقوم بحل المشكلة الجزائرية وتعديل النظام والقانون الفرنسي إلى مجراه الطبيعي في أرض الجزائر[2] حيث حاول منديس فرانس تقديم مشروعه الاصلاحي، وذلك بهدف تغيير الأوضاع المزرية في الجزائر، وإبعاد الشعب عن الثورة[3] لكنه لم ينجح في ذلك.

وفي يوم 06 فيفري 1955م انتهت حكومة منديس فرانس في البرلمان الفرنسي وانتصر عليه الأوروبيون الذين كانوا يعارضون أي تغيير سياسي في الجزائر يمس بمصالحهم ويخلق المساواة بينهم وبين الجزائريين المسلمين.

---

[1] محمد لحسن الزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص186.

[2] عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، ص57.

[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار المغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص408.

2. حكومة إدغارفور (23 فيفري 1955 إلى غاية 01 فيفري 1956):

إن هذه الحكومة الفرنسية ونظرا لمعارضة الكولون حلت الحكومة وأعلن البرلمان عن انتخابات جديدة حيث فشلت حكومة إدغارفور في التصدي للثورة الجزائرية[1].

3. حكومة غي موللي (01 فيفري 1965 إلى غاية 13 جوان 1957):

لعب دورا قذرا في الحرب ضد الجزائر، وطلب سلطات خاصة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية[2]، لكنه فشل في إيجاد حل للخروج من مأزق الحرب الجزائرية بصفة لا يجوع منها ذئب و لا يغضب منها راعي (حسب تعبيره)[3]. وفشل مشروع الاصلاحات السياسية الذي اقترحته حكومة غي موللي حيث رفضت جبهة التحرير الوطني مشاريع هذه الحكومة قبل أن تحقق أيا من إصلاحاتها.

4. حكومة بورجيس مونوري (13 جوان إلى 06 نوفمبر 1957م):

بعد انهيار حكومة غي موللي جاءت حكومة بورجيس مونوري وهي عبارة عن استمرارية للحكومة السابقة، حيث وضعت هذه الحكومة قوانين رفضها البرلمان أدى إلى سقوطها.

5. حكومة فيليكس غايار(06 نوفمبر1957م إلى 14 ماي 1958م):

بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة 35 يوم حيث حاول قادة الأحزاب السياسية تشكيل حكومة جديدة بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة 35 يوم حيث حاول قادة الأحزاب السياسية تشكيل حكومة جديدة يرأسها فيليكس غايار وإعطائها مهام واسعة من أسها فيليكس غايار وإعطائها مهام واسعة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية[4]، في الوقت الذي كانت فيه الاضطرابات تزداد عنفا في الجزائر وأصبح باديا ضعف وعجز القوات الفرنسية أمام الوضع الراهن في

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص186.

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، 1984م، ص226.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص186.

[4] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص422-425-437.

الجزائر، حيث قامت هذه الحكومة في ظروف كثرت فيها الاضطرابات، حيث تمرد الجيش الفرنسي في 08 فيفري 1958 وقام بشن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف التونسية. مما أدى إلى فشل هذه الحكومة أمام قوة الثورة مما أدى إلى سقوطها في 15 أفريل 1958م.[1]

كانت حكومة غايار هي آخر حكومة فرنسية في الجمهورية الرابعة بعد فشل بيير فليملان حيث حاول تشكيل حكومة جديدة في 08 ماي 1958م لكنه لم ينجح، وأصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي فتشكلت لجنة الأمن الوطني من طرف الأكانت حكومة غايار هي آخر حكومة فرنسية في الجمهورية الرابعة بعد فشل بيير فليملان حيث حاول تشكيل حكومة جديدة في 08 ماي 1958م لكنه لم ينجح، وأصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي فتشكلت لجنة الأمن الوطني من طرف الأوروبيين الناهضين لحكومة فليملان حيث تزعم هذه اللجنة الجنرال ماسو الذي بعث للرئيس كوتي بطلب تشكيل لجنة للأمن العمومي في باريس بدلا من تشكيل حكومة فرنسية[2].

ثم تسرب الديغوليين إلى لجنة الخلاص الوطني في الجزائر وأقنعوا قادة الجيش باستدعاء الجنرال ديغول إلى الحكم وهكذا أصبح في يوم 14 ماي 1958 حكومة في باريس يرأسها فليملان وسلطة أخرى في الجزائر بزعامة ماسو هذا الذي بدأ يخطط لعودة ديغول إلى الحكم والتفاوض مع الحكومة بقصد اقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول، ثم توغل غي موللي بينه وبين الحكومة بحيث لا يقوم الجيش بهجوم ويستولي على السلطة بالقوة، وفي 23 ماي استولى العسكريون على السلطة في جزيرة كورسيكا وهددوا الحكومة بالاستيلاء على فرنسا، وفي هذه الحالة تأكد أعضاء الحكومة أن تسليم السلطة للجنرال ديغول هو المخرج الوحيد للأزمة.

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق ص186.

[2] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص429.

وهكذا تم استنجاد رئيس الجمهورية السيد روني كوتي بالمنفذ الوحيد الجنرال ديغول وسلم له مقاليد الحكم انقاذا للشرعية ولفرنسا. ووصل ديغول إلى الحكم يوم 01 جوان 1958م وقيام الجمهورية الخامسة. وما تقدم يتضح مدى تأثير الثورة الجزائرية في الحياة السياسية في فرنسا بحيث أصبحت تتحكم في مصير سياستها وأمنها[1].

فقد اتسمت سياسة الجمهورية الخامسة التي وصلت إلى الحكم بفضل المتطرفين وقسم هام من ضباط الجيش الفرنسي بالمزاوجة بين العمليات العسكرية والتنازلات الجزئية لصالح الجزائريين[2].

ب- اقتصاديا:

أما من الناحية الاقتصادية فقد ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل في الجزائر الذي بلغ عدد أفراده مع بداية 1958 ما يزيد عن نصف مليون جندي، هذه السياسة المالية أنهكت الاقتصاد الفرنسي الذي أصبح يعاني من التكاليف الباهظة لحرب الجزائر، ولذلك فإن الحكومة الفرنسية اضطربت إلى رفع أسعار البترول، والطوابع البريدية، وفرض الضرائب على الشعب من أجل تغطية تكاليف الحرب الجزائرية، إضافة إلى حرمان المصانع والمؤسسات الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر.

فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما يقارب ملياري فرنك فرنسي، هذا ما ولد عجز في الميزانية والذي كان يقدر بـ 320 مليار فرنك فرنسي قديم، غبر أن الحكومة الفرنسية أخفت مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر[3].

---

[1] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص429.

[2] الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929،1979، ط1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص119.

[3] عمار بوحوش: مرجع سابق، ص425.

أوقعت الثورة الجزائرية فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية وحدوث اختلال في التوازن المالي وبتفاقم الوضع الفرنسي سقطت حكومة فيليكس غايار في الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر، لاسيما أن الوزير روبير لاكوست كان يعرب عن تخوفه من حادث ديبلوماسي مماثل لديان بيان فو، وقد بدى ارتباك وعجز السلطات الفرنسية أمام الوضع الراهن وأضحت فرنسا سائرة نحو الهلاك[1].

إن فشل حكومات الجمهورية الرابعة في وقف القتال بالجزائر كلف خزينة الدولة نفقات باهظة وهذا ما أدى المعارضة من قبل الشعب الفرنسي[2].

ت- عسكريا:

رغم الجيوش الهائلة التي جندتها فرنسا من أجل القضاء على الثورة الجزائرية لكنها لم تفلح، نظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية حيث كانتا المنفذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة، حيث أمر أندري موريس بإقامة خط شائك مكهرب على طول الحدود سنة 1956، إلا أن ذلك يوقف من زحف الثورة بل كان دافعا قويا إلى اشتداد لهيب الثورة بشكل مرعب[3]، حيث كثرت الهجمات والكمائن والاشتباكات والأعمال الفدائية، وهذا ما أدخل الرعب والفزع في صفوف الاستعمار الفرنسي[4]، ونظرا لعدد الأعمال الفدائية والعسكرية الهائل في السنوات الأولى من الثورة ليس من السهل الالمام بها وتسجيلها جميعا[5].

نظرا لتطور الثورة الذي عرفته الثورة ابتداءا من 20 أوت 1955، حيث أن الإدارة الفرنسية أصيبت بخيبة أمل وأثرت تلك العمليات في القوات الفرنسية نفسها، وانتشرت بينهم روح

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص186.

[2] عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص134.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص182.

[4] زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص35.

[5] المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، المجلد الثاني، ج01، 1984، ص51.

التمرد والعصيان، بعد فك الحصار عن منطقة الأوراس وفشل مشروع سوستيل[1]، إضافة إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م. حيث أكد المؤتمر أن الهدف من الثورة هو استرجاع السيادة الوطنية وخلق دولة داخل دولة تلتف حولها الجماهير في اجماع كامل.

بعد مؤتمر الصومام أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري وكانت المبادرة بالهجوم بيده[2]. وإثر هذا التطور الهائل نظم اضراب 8 أيام الشهير في جانفي 1957 حيث تقرر لإقامة البرهان على شرعية وتمثيل جيش التحرير الوطني في الجزائر وفي المهجر، حيث أظهر فيه الشعب الجزائري التفافه حول الثورة، وبذلك أصبح الشعب الجزائري يسير نفسه بنفسه[3].

المبحث الثاني: انقلاب 13 ماي 1958م:

- أصبحت فرنسا تعاني أزمة سياسية حادة بسبب الحرب في الجزائر مما جعل حكومتها متتالية عاجزة عن احلال السلم[4] و على هذا الصدد ظهرت حركة تمرد أو انقلاب بعد تذمر وخيبة أمل كبيرة يعرف بانقلاب 13 ماي 1958م، الذي قام به العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال ماسو بمجلس الثورة العسكري نداء إلى الجنرال ديغول الذي دعا فيه إلى تسليم الحكومة[5].
- في صبيحة 13 ماي جرت المظاهرات الضخمة المنتظرة في الفوروم ومنه صعد المتظاهرون إلى مقر الحكومة العامة، فحاصروها ثم قاموا باقتحامها واحتلال مكاتبها على مرأى ومسمع وابتسامات من المظلين المكلفين بحراستها، شكلت لجنة انقاذ عام برئاسة

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص113.

[2] زهير إحدادن: مرجع سابق، ص34.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين: مرجع سابق، ص251.

[4] عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور الانبعاث، ج3، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص314.

[5] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص187.

الجنرال ماسو، ومنعت السلطات المدنية للجنرال صالان الذي أصبح بذلك حاكم الجزائر المدني والعسكري، ووزعت على العسكريين وظائف المسؤولين المدنيين في الحكومة العامة وفي ليلة 13 ماي ألح الديغوليين في لجنة الانقاذ على ماسو أن يقوم بدعوة ديغول، << فأقتنعا بذلك و وباشر صالان زيارته إلى باريس حيث كان النقاش لا يزال جاريا في الجمعية مطالبا من رئيس الجمهورية أن يختار الرجل المناسب القادر على تشكيل حكومة انقاذ وطني والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية >>[1].

- وعلى هذا الإثر تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا وعليه انقسم أهلها على بعضهم العناصر الرجعية الاستعمارية وتؤيد دعوة ديغول إلى الحكم والقوى الشعبية الديمقراطية التي تعارض ذلك فأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية[2].

وعليه فإن الانقلاب الذي اندلع في 13 ماي 1958م حاول تنظيم فكرة التآخي مع الجزائريين، وقلنا بأن عدد كبير من الجزائريين الذين انقادوا إلى هذا الانقلاب منهم من شارك في المظاهرات التي قام بها المعمرون في المدن الجزائرية ومنهم من شارك بلجان انقاذ العام أو مجموعات التآخي التي تولت الحكم خلال الفترة التي وقع فيها العصيان[3]،

وكان انقلاب 13 ماي الذي أطاح بالجمهورية كذلك مهد الطريق السلطة لجنرال ديغول، تقف وراءها جماعتين، ففي باريس كانت جماعة الديغوليين المجمعة حول الاوليفيه غيشار (Olivier Guichard) وشبان دالماس (Chaban Dalmas) وليون دالباك (Léon Delebecque) وميشال دوبريه (Michel Debere) جاك سوستيل.

أما في مدينة الجزائر كانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار لقيارد (La gaillarde Pièrre) رئيس اتحاد طلبة الجزائريين الأوروبيين ويحيط به مجموعة منهم، مارطال (Martel)، كريسبان (Crispin)، الدكتور لوفبر (D'lefebre)، وارتاز (Ortez) وغوتايه

[1] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب، 2009م، ص87.

[2] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص187.

[3] خليفة الجنيدي وآخرون: حوار حول الثورة، إشراف: عبد القادر نور، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986م، ص6.

(Gouttailler) باي (Baille) وهذه المجموعة كانت معادية للجنرال ديغول. وكانت تريد أن تفرض على فرنسا حكومة انقاذ عمومية تقضي على جبهة التحرير الوطني وتحافظ على الوجود الاستعماري في الجزائر، وهذه المجموعة هي التي تسببت في مظاهرات المستوطنين الأوروبيين في الجزائر[1].

وعليه برر الجنرال ماسو أن انقلاب 13 ماي 1958م بعوامل ثلاثة هشاشة حكومة الجمهورية الرابعة واتصالها سريا بالعدو وانهيار موقفها الدولي[2].

- في 13 ماي 1958 وقع تواطء بين الجيش الفرنسي في الجزائر والسكان الفرنسيين في الجزائر وبعض الأوساط المقربة إلى الجنرال ديغول وقامت مظاهرات حاشدة تنادي بسقوط الحكومة وتعويضها بسلطة عسكرية مما أدى إلى ظهور احتجاج الذي دعوا فيه الجنرال ديغول لفك الأزمة وكانت الحكومة الفرنسية يترأسها الم بفيلمان فتوجه هو بدوره بموافقة البرلمان الفرنسي إلى الجنرال ديغول هذا الأخير قبل يتولى الحكم وبأغلبية النواب وكلف بتشكيل حكومة جديدة[3].
- تم اختيار 13 ماي لأنه اليوم الذي كان فيه محدد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس جديد للحكومة بسبب فليملان الذي عينه رئيس الجمهورية وفي كل وقت بعد فشل سابقيه[4].
- يقول سليمان الشيخ في كتابه "إن انقلاب الثورة 13 ماي هي في الحقيقة ثورة الخوف: خوف أن يهمل فرنسيو الجزائر وخوف أن تأتي حكومة ضعيفة فتستسلم جبهة التحرير وتصل بذلك إلى أن ترخص ثمن الجزائر وتدعوا إلى أن تأتي حكومة قوية قادرة على الدفاع ونصرة مبدأ الجزائر فرنسية، حيث تستبعد كل فكرة في منح الاستقلال الذاتي والأصل فإن القانون

[1] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (سنوات الحسم والاخلاص)منشورات بونة، عنابة، الجزائر، 2012م، ص186.

[2] دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر1961م – 1962م، وزارة الثقافة الجزائر، 2012م، ص76.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص86.

[4] مرجع نفسه، ص88.

الأساسي على ما فيه من تواضع والذي غدا مشبوها بما احتواه من جانب فيدرالي قد أثار الاحتجاجات لدى المتحمسين"[1].

- وكان هذا الانقلاب عبارة عن شبكة معقدة من المؤامرات حيث اختلف أهداف هذا الانقلاب باختلاف القائمين عليه، غير أن آثارها تضافرت وصبت في اتجاه واحد، لهذه الأحداث واعتبرت فترة الغموض والاضطراب التي سادت في الجزائر وفي فرنسا منذ سقوط حكومة فليكس غايار في 15 افريل إلى غاية عودة الجنرال ديغول وكان ذلك برئاسة الجنرال ماسو قائد المظلات في الجزائر[2].
- وبمجيء بديغول إلى السلطة وانتهى بهذا انقلاب الجمهورية الفرنسية الخامسة بزعامة ديغول وكانت أحداث الجزائر هي السبب الواقع والمباشر في وقوع الانقلاب فإن أهداف القائمين به لم تكن واحدة فالمستوطنون الفرنسيون الذين أبدوا الانقلاب بحماس كانوا يهدفون من ورائه إلى إقامة حكومة قوية لا تخشى التكتلات الحزبية في البرلمان ولا تقم ورثا للمعارضة لبعض فئات اليسار الفرنسي التي انتقدت بشدة أعمال القمع وانتشرت فضائح الجنس وأعمال التعذيب والوحشية التي يرتكبها ضد الشعب الجزائري[3].
- غير أن سرعان ما تتالت الأحداث في الجزائر تسلم جاك سوستيل زمام الأمور واستمرت لجان انقاذ الوطن في فرض ديكتا توريتها لما كانت لما كانت أود معرفة حقيقة الأحداث والرغائب، إلا أنني فقد دعوت برقيا القيادة العسكرية إلى ارسال للاطلاع على الوضع الراهن[4].

---

[1] سليمان الشيخ: تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعينية للاستقلال، الجزائر، 2002، ص87.

[2] بن نوي فاطنة: الاستراتيجية الفرنسي–اقتصاديا، اجتماعيا– من أجل تطوير الثورة (1958–1958م). مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2013–2014، ص42.

[3] محمد كامل ليلة: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م، ص492.

[4] شارل ديغول: مذكرات الأمل الجديد (1958–1962)، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971م، ص29.

- ومن سوء حظ حكومة غايار أنها سقطت ومات معها مشروعها الاستعماري قبل أن يرى النور وتمرد الجيش الاستعماري في الجزائر بزعامة الجنرال سالان والفيلسوف الحاذق سوستيل، وتأييد المستوطنين الأوربيين وجعل كل يطالب بدعوة الجنرال ديغول إلى الحكم على أمران أن ينقذ فرنسا من الانهيار والافلاس المادي والمعنوي. الذين تردت فيهما لأنه يضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، ولم تستطع حكومة فليملان الضعيفة أن تفعل شيئا حيث وجدت نفسها غارقة إلى الأذقان في مشاكل لا طائل تحتها، فقررت هي الأخرى قبول فكرة ديغول إلى تسلم الحكم[1].
- ففي 28 ماي في الساعات الأولى من الصباح قال بيار فليملان إلى زملائه: " إنني ذاهب لأتحدث مع رئيس الجمهورية"، وقد ذهب فعلا وقدم له استقالته ولم يبقى للنظام السياسي إلا أن يستقيل بين يدي[2].

[1] يحيى بوعزيز: ثورات في الجزائر في القرنين التاسع عشر وعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996م، ص228.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص32.

المبحث الثالث: عودة ديغول إلى الحكم وتوليه رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة

التعريف بالجنرال ديغول:

ولد شارل اندري جوزيف ماري ديغول يوم 22 نوفمبر 1890م بمدينة ليل أبوه كان استاذ في ثانوية دينية و ألحق بكتيبة المشاة في عام 1921م بقيادة الكولوتيل فيليب بيان وبعدها أصبح استاذ مساعد في مدرسة سان سيرو وكان يعتبر من المتخرجين العسكريين المولعين بالفنون العسكرية. ووضع استراتيجيات حيث ألف عددا من الكتب في هذه المواضع نذكر منها: انشقاق في صفوف العدو (سنة 1974م) حد السيف(سنة 1912م) من أجل جيش محترف (سنة 1934م) أما كتابه المعنون فرمسا وجيشها (سنة 1938م) فقد أزعج الماريشال بيثان بالرغم من أنه شارك في تأليفه ولكن ديغول قرر نشره باسمه[1].

ترقى الجنرال ديغول إلى رتبة نقيب (capitain) وألقي عليه القبض من طرف الألمان وسجن في حصن (IN golstadt) ونشر كتاب له اسمه (la discordechez) في عام 1924م وكذلك كتاب له تحت اسم (le fil de l'èpèe) عام 1932م[2].

في شهر ماي 1940 تم تعيينه في رتبة عميد إبان الهجوم الألماني فكان على رأس الفرقة الرابعة المدرعة التي أحرزت بعض الانتصارات المحدودة التي لم يكن لها تأثير يذكر على مجرى الأحداث وعينه الوزير الأول بول رينوم في منصب نائب كاتب الدولة للدفاع الوطني[3].

---

[1] عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور(وقائع مأساة ميتية)، ج1، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008م، ص465.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص128-129.

[3] عفرون محرز: مرجع سابق، 466.

إن مجيء ديغول إلى الحكم لم يأتي عن طريق الأحزاب السياسية كما هو معروف بالنسبة للديمقراطية الفرنسية، ولم يأتي عن طريق تنظيم محكم في وسط فرنسا وإنما أتى عن طريق مجموعة من العسكريين الذين لهم رغبة في السيطرة وأهمية على الشعوب[1].

في بداية شهر جوان تسلم ديغول رئاسة الوزارة وتوجه إلى الجزائر في اليوم الخامس من نفس الشهر وقدم إلى الجيش الفرنسي تشكراته عن الأعمال والجهود التخريبية التي يقوم بها[2]، وبعد ذلك وجه خطابا تناول فيه القضية الجزائرية فردت عليه قيادة الثورة حين تحدثت عن سياسة الادماج فقالت: " إن خطاب رئيس الوزارة الفرنسية الجنرال ديغول الذي يعد فيه بالمساواة والدمج بين الشعب الجزائري وفرنسا جاء بعد أربع سنوات من الثورة الوطنية في الجزائر و لا يشكل سوى خطوة أخرى في القتال المستمر[3].

وأثناء هذه الزيارة أكد لمستقبليه في وهران في 6 جوان 1958م من الأوروبيين لأنه يستولي بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية حتى يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد الثوار، فما كان من جبهة التحرير إلا أن ردت عليه في بيان لها "سنتابع الحرب حتى النهاية ضد ديغول المتنكر في زي بينان"[4].

إن الجنرال سالان الذي ابتهج بعودة ديغول إلى الحكم والذي يرى فيه الشخصية الفرنسية السياسية الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية[5]. وعليه قام الجنرال ديغول بانطلاقاته في المرحلة الأولى بادئا بإصلاح الوضع الداخلي حيث قرر تجنيد الرأي العام الفرنسي خلف سياسته واعطاءه إجازة لنواب بالحمفية الفرنسية حتى لا يثرثروا حول المشكل الجزائري كثيرا بدون جدوى، ثم عمد في المرحلة الثانية إلى اجراء استفتاءات شعبية وموافقة الشعب بطريقة مباشرة بدلا من الاعتماد على النواب لإعطاء موافقتهم على سياسته الجديدة،

---

[1] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص16.

[2] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص228.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص188.

[4] مرجع نفسه، ص188.

[5] سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص52.

وبعدها انتقل إلى المرحلة الثالثة حيث واجه الجيش بالحقيقة وأن الشعب هو صاحب الكلمة الأخيرة وليس الضباط[1]، وبعد ذلك قرر الجنرال ديغول الحد من نفوذ المستوطنين عن طريق ابعادهم عن قادة الجيش لأنه يعلم الصلة التي تجمع بينهم ويعلم أن تواطئهم هو الذي أدى إلى انهيار الحكم في فرنسا وعمل كذلك على تفكيك الهيئة الإدارية المتخصصة (SAS) التي أسسها جاك سوستيل عام 1956م التي تعمل على التجسس عن الثورة، وأعلن ديغول عن سياسة المصالحة، وقام العديد من عشرة ملايين مسلم المشاركة في الانتخابات في 28 سبتمبر 1958م، وانطلق الجنرال ديغول من قناعة بسيطة تتمثل في إعطاء شعوب المستعمرات استقلالهم ما عدا الجزائر[2].

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه في الاستفتاء قام الجنرال ديغول بتدشينه الجمهورية الفرنسية الخامسة والتي اعتلى فيها سدة رئاسة الجمهورية يوم 21 ديسمبر 1958م، وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958م وتعهد بإعادة الهدوء إلى الجزائر وكذا الرخاء الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة في تلك البلدين[3]، وعليه فإن مستوطنو الجزائر كانوا أكثر فرحة بعودة الجنرال ديغول لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية[4]

[1] عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008م، ص121-122.

[2] عبير سعيدان: منظمة الجيش السري (O.A.S) نشاطها الارهابي في الجزائر (1961-1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012-2013م، ص18-19.

[3] عبد الحميد دليوح: مظاهرات 11ديسمبر 1960م وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر،2004-2005م، ص11.

[4] محمد كامل ليلة: مرجع سابق، ص492.

الفصل الثاني:

مشروع قسنطينة 03

اكتوبر 1958م

المبحث الأول: ظروف وأسباب اعلان مشروع قسنطينة

1. ظروف اعلانه:

بعد عودة ديغول للحكم في فرنسا وازداد عدد جيش الاستعمار دشن حكمه بتخصيص برنامج كبير من الناحية العسكرية، محاولة منه القضاء على الثورة إلا أن هذا المشروع العسكري فشل فشلا ذريعا بشهادة الضباط المشاركين أنفسهم، لكن الجنرال ديغول لم يأت بالمشروع العسكري وحده وإنما أتى بخطة متكاملة تشمل إلى جانب ذلك مشروعا اقتصاديا، إلى جانب المشاريع السياسية .والمواقف السياسية في الحقيقة كثيرة الموقف الأول منها هو موقف محاولة التشبث بالجزائر كقطعة من فرنسا.

ثم لجأ ديغول بالهجوم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بما يسمى " مشروع قسنطينة" وترقية بعض الجزائريين الطامعين في المناصب والمال[1]، حيث تم اعلان مشروع قسنطينة في خضم حرب التحرير الجزائري[2]

ولكي يحمل المشروع اسما ذا مدلول خاص، فقد ألقى الجنرال ديغول خطابه السياسي المطول بمدينة قسنطينة حول مشروعه الجديد للجزائر وذلك في 03 اكتوبر 1958[3] للتنديد بمدى أهمية هذه الانجازات والإشارة إلى أنها ستكون ثمرة التعاون بين الجزائر وفرنسا، حيث قال الجنرال ديغول في ذلك بأنه لا يمكن تحديده مسبقا بكلمات جوفاء، وأنه بكل الأحول سيبني الجزائر مستقبلها على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا[4]

---

[1] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص73.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص127.

[3] شارل ديغول: مصدر سابق، ص72.

[4] عبد الحميد براهيمي: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص70.

ويبدو أن اختيار الجنرال ديغول لمدينة قسنطينة كمحطة لبث مشروعه هذا لم يكن عفويا، فقسنطينة مدينة داخلية يقطن بها المعمرون إلى جانب ذلك فهي مركزا هاما فيما يخص نشاط الحركة الاصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين. وأكثر من ذلك فهي رمز المقاومة الجزائرية[1].

وللتنديد بمدى أهمية هذه الانجازات والإشارة إلى أنها ستكون ثمرة التعاون بين الجزائر وفرنسا، حيث قال الجنرال ديغول في ذلك " بأنه لا يمكن تحديده مسبقا بكلمات جوفاء، وأنه بكل الأحوال سيبني الجزائر مستقبلها على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا"[2].

ويبدو أن اختيار الجنرال ديغول مدينة قسنطينة كمحطة لبث مشروعه هذا لم يكن عفويا، فقسنطينة مدينة داخلية يقل بها المعمرون إلى جانب ذلك فهي تعد مركزا هاما فيما يخص نشاط الحركة الاصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين، وأكثر من ذلك فهي رمز المقاومة الجزائرية، وهذه الأمور مجتمعة لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال ديغول أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الجماهير الشعبية عن الثورة الجزائرية، وتأكيد دعاوي أن الثورة الجزائرية من تحريك مجموعة من الخارجين عن القانون علاوة على محاولة خلق طبقة مرتبطة مصلحيا بفرنسا وتدافع عنها[3].

2. أسباب صدور مشروع قسنطينة:

كان اعتلاء ديغول سدة الحكم أخطر مرحلة مرت بها الثورة الجزائرية، وقد انخدع بها بعض القادة السياسيين الذين صدقوا مبادرات ديغول خاصة بعد زيارته للجزائر في 1958 ثم

[1] عبد المجيد عمراني: مرجع سابق، ص124.

[2] شارل ديغول: مصدر سابق، ص72.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر. 2007، ص270.

اعلانه مشروع قسنطينة للسنوات الخمسة[1] باعتباره خطة بديلة لعله يحقق ما فشل فيه غيره، حيث فشلت جميع المخططات الاستعمارية للقضاء على الثورة.

كما أن هذا المشروع لم يأتي بالصدفة بل كانت له عدة أسباب نذكر منها [2]:

- في نهاية 1958 بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية تأخذ أبعاد خطيرة بفضل الامكانيات المادية والبشرية الهائلة التي وفرها الجنرال ديغول لفائدة جيش التحرير الوطني الفرنسي في الجزائر، وهي عمليات كان يستهدف من ورائها الحاق الهزيمة بالثوار الجزائريين بشكل يسمح له بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية من شأنها القضاء على الثورة والحفاظ على الجزائر فرنسية في ثوب جديد[3].
- حيث دشن ديغول حكمه بتخصيص برنامج كبير من الناحية العسكرية محاولة منه أن يقضي على الثورة ويفشله وفي هذا المشروع أتى بخطة أخرى تمثل الجانب الاقتصادي وذلك بتخوفه من ضياع الجزائر[4].
- إن ثلاثية المشاكل الفرنسية: الاصلاح والاقتصاد وحرب الجزائر متفاعلة فيما بينها وأن الحل في هذه المشكلة وهي أكثر استعجالا لا يمر بهما عبر المشكلتين الأولى والثانية[5].
- غير أن مهمة انتشال الجزائر من التخلف الشامل الذي يمثل تركة الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ بداية الاحتلال كان مهمة أكثر تعقيدا، وتقتضي جهدا جبارا ومتكاملا يشمل شتى المجالات اقتصادية وثقافية واجتماعية[6].
- الوضع الاقتصادي الذي كانت عليه البلاد وكذلك هنالك نظرية استعمارية معروفة آنذاك هي فكرة التخصيص، فقد كان الفرنسيون في الجزائر لا يحبون صناعة تنافس الصناعة الفرنسية

---

[1] الشاذلي بن جديد: مرجع سابق، ص119.

[2] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص174.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص328.

[4] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص73.

[5] محرز عفرون: مرجع سابق، ص428.

[6] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص329.

وإنما كانت الجزائر مخصصة في الانتاج الزراعي مثل زراعة الكروم وأشياء أخرى تخدم السوق الفرنسية، كما أن الفرنسيون كانوا يصنعون عملية التصنيع في الجزائر بدليل في سنة 1955 قاموا بإغلاق مصنع النسيج في وهران حيث أغلق هذا المصنع بإيعاز من طرف الفرنسيين المنتجين للأقمشة الفرنسية لأن الصناعة الجزائرية ستصبح منافسا للصناعة الفرنسية، وهذا دليل على أن الفرنسيين لم يكونوا يريدون صناعة في الجزائر تخدم الشعب الجزائري.

- وبمجيء ديغول بالمشروع دليل كبير على عدم وجود شيء من قبل بحيث أن الشعب كان بدون عمل وبدون دراسة وبدون مؤسسات اقتصادية وبدون خدمات اجتماعية[1].
- إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمسلمين الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار (10/9) سكان الجزائر. يمكن أن تبرر حركة التمرد وأن هذه الأوضاع هي نتيجة أخطاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة[2].
- إن فرنسا وخاصة في العهود الماضية دائما متأخرة بجيل أو أجيال، يعني أنها سواء في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة أو في عهد الجمهورية الخامسة التي ترأسها ديغول لم تتدارك الأمور في الوقت المطلوب أو لم تقم بواجبها في الوقت المطلوب وهذا ما جعل ديغول يأتي بهذا المشروع المستعجل، هذا المشروع الذي يكمل الجانب العسكري في إطار خطته السياسية العامة من أجل القضاء على الثورة التحريرية[3].
- لقد راود ديغول هذا المشروع منذ سنة 1945 بحيث نجد في مذكراته "الأصل" أنه بعد حوادث 08 ماي 1945 طالب آنذاك الحكومة الفرنسية بإعطاء بعض الحقوق للجزائريين ومنها خلق شيء من الصناعة أو خلق مشاريع اقتصادية واجتماعية أو ثقافية، إذن

[1] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص79.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص328.

[3] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص88.

فالمشروع الذي جاء به ديغول كان يختصر في ذهنه منذ حوادث 08 ماي 1945 والهدف منه القضاء على الثورة الجزائرية[1].

- بعد أن فشلت جميع المخططات الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ ديغول إلى خطة جديدة وبديلة. حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم. تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها، بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل اصلاح وضعه الاجتماعي، تحت ظل الاستعمار وهذا ما كان يدعيه ديغول[2].
- كان إعداد مشروع قسنطينة ملء البطون الخاوية من الجزائريين كما يقول الفرنسيون آنذاك، لأن هؤلاء الجائعين هم الذين يحملون البندقية لمقاومة الفرنسيين الموجودين في الجزائر[3].
- من الدواعي والأسباب التي جعلت ديغول يضع هذا المشروع الاقتصادي وفي نفس الوقت يشرع في تنفيذه أنه حكم على كل الحكومات السابقة لفرنسا بأنها مجرمة في حق هذه القطعة من فرنسا، وربما أن كل المشاريع الاقتصادية والتي ربما تجعل هذه القطعة تتطور مثلما تطورت البلاد الفرنسية نفسها، فكلما وضعوا مشروعا منها إلا وقع اخماده من طرف المستعمرين[4].
- إن مشروع قسنطينة إنها تأتي كتتويج للمجهودات العسكرية الأولى ما قبل 1958م وجرت حتى قبل "شال" مجهودات عسكرية كبرى ولم تفلح. فعسى أن يتحقق المشروع في رأيه نوعا من الانتصار فشلت في تحقيقه العمليات العسكرية[5].
- وقد قصد الجنرال ديغول من مشروعه هذا ان يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تيقنوقراطي، ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ 1955 ألا وهو مشروع سوستال الذي ارتبط بالترقية الاجتماعية للجزائريين بعد أن تطورت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض بفعل

[1] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص 81.

[2] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص193.

[3] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص80.

[4] مرجع نفسه، ص88.

[5] نفسه، ص77.

مراسيم غي مولي الصادرة في شهر مارس 1956م، كل هذا يجعل من مشروع قسنطينة عبارة عن خطة هادفة لمواصلة سياسة قديمة بأسلوب علمي وتقنيات حديثة ونظرة جديدة[1].

المبحث الثاني: مضمون مشروع قسنطينة ومصادر تمويله

1. مضمون المشروع:

تدعيما لمشروع قسنطينة ألقى رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول خطابه بمدينة قسنطينة[2]. وذكر فيه جملة من الاصلاحات الاقتصادية أبرزها قسنطينة الخماسي (1959م-1963). بعد استفتاء الجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958، أقر هذا المشروع وبين فيه عدة نقاط، والحقيقة أن هذه الاصلاحات ما هي إلا حل سلمي لمشكل باطنه اجهاض الثورة[3].

إن مشروع قسنطينة كمشروع اقتصادي ينقسم إلى 04 أقسام منها:

أ- في المجال الصناعي:

تنقسم المشاريع الصناعية إلى قسمين (قسم الصناعة الثقيلة، وقسم الصناعة الخفيفة) بالنسبة للصناعة الثقيلة تم انشاء مصنع الحديد والصلب بعنابة بحوالي 29 كم ويمتد المعهد على مساحة 40 هكتار، ثم انشاء مجموعة أخرى من المصانع تتعلق بالصناعة البيتروكيميائية، وكذلك عجلات المطاط أو مصنع المطاط للعجلات وكذلك مصنع للفوسفات[4].

توزيع غاز الصحراء في جميع مناطق القطر والعمل بواسطة هذه الطاقة على انشاء مصانع كبيرة، إما كيماوية أو معدنية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص256.

[2] شارل آندري فافرود: الثورة الجزائرية، ترجمة: الاستاذ كابوية عبد الرحمان والأستاذ سالم محمد ، وزارة المجاهدين، ص115.

[3] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص202.

[4] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص74.

إقامة صهاريج كهربائية لاستعمال الحديد "ونزة" فبإمكان هذا العمل انتاج حوالي 400 ألف طن من الفولاذ، هذه الطريقة أوجدت الفحم الخفيف كوقود. مما أدى إلى ضرورة استيراد هذا الفحم الخفيف بنسبة 200 ألف طن سنويا.

ثم إقامة بالقرب من آلات تحويل جزء من الانتاج الحديدي إلى أوراق فولاذية متوسطة ودقيقة[1].

أما بالنسبة للقسم الثاني من هذه الصناعة وهي الصناعة الخفيفة، وكان أهمها صناعة الأغذية، النسيج، مواد البناء إلى غير ذلك من المشاريع المقررة في إطار هذا البرنامج الخاص بالصناعة الخفيفة، حيث أوكل تمويله إلى القطاعات الخاصة[2].

عمدت الحكومة الفرنسية إلى تقديم تنازلات وتسهيلات كالإعفاء من الضرائب، وكذلك التعهد بتعويضات في حالة إصابتها بأضرار من جراء الحرب، فالهدف من هذه الاغراءات كان مزدوجا من جهة جذب رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر، ومن جهة ثانية جذب الجزائريين إلى العمل وابعادهم عن جبهة التحرير الوطني، بحيث تقدم مشرف المشروع ديلوفريي امتيازات لأصحاب الأموال في اعتماد أموالهم في الجزائر داخل مجال مشروع قسنطينة[3].

ب- في المجال الفلاحي:

كان مقررا في هذا البرنامج توزيع 250 ألف هكتار (مائتين وخمسون ألف) من الأراضي وتوزيعها على الفلاحين الصغار أي تم اقتطاع 6 % من الأملاك العقارية التي تتجاوز 100 هكتار وبيعها للفلاحين بأثمان معقولة، ومن ثم تعيين لجنة تأخذ هذه الأراضي ومن ثم

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص81.

[2] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص74.

[3] عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج2، ط1، دار هومة، 1991، ص150.

بيعها للجزائريين[1]، بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي واخراجهم من دائرة الفقر إلا أن أرض الواقع حكمت بغير ذلك، فمعظم الأراضي التي تقرر توزيعها تقع في منطقة العمليات الحربية بالريف الجزائري والذي يعد معقلا للثوار وقاعدة ارتكازية للثورة فهذه الأراضي معظمها تحت سيطرة جيش التحرير زد على ذلك فما يقارب المليوني جزائري طردوا من قراهم ومداشرهم وأجبروا على الإقامة الجبرية في المحتشدات حتى يبعدوهم عن الثورة والثوار، وبالتالي توزيع الأرض وفقا للمشروع يعني إعادة هؤلاء من جديد إلى قراهم وبالتالي إعادة حبل اتصالاتهم بالمجاهدين[2].

وهذا في حد ذاته يعد فشلا ذريعا لسياسة كانت قد طبقت لعزل الثورة عن الشعب خاصة إذا علمنا أن معظم سكان المحتشدات هم من الفلاحين حيث اشترت الدولة قبل نهاية 1958 وجانفي 1959. أما 140.000 هكتار الأخرى التي ستهيئ وتوزع فيما بعد لتشمل 20000 هكتار مسقية و120.000 هكتار غير مسقية، لكنها صالحة للزراعة وستتمكن هذه العملية من توفير مصدر رزق لحوالي 10000 عائلة مسلمة[3].

إن الصادرات الجزائرية في ذلك الحيز كانت حوالي 156 مليار بينما واردات الجزائر في ذلك الحيز كانت حوالي 500 مليار و334 مليار ولد ذلك عجزا في الميزانية التجارية، أما بالنسبة للزراعة من حيث توزيعها إذا أخذنا الدخل الاجمالي السنوي من الزراعة لدى المعمرين الفرنسيين حوالي 78 طن من الدخل وتبقى نسبة قليلة في أيدي الجزائريين إذ فيهم 05 من مجموع العاملين بالزراعة لهم دخل 13 من مجمل الدخل للزراعة بينما 95 من الفلاحين في ذلك الحين يأخذون 09 من الدخل الاجمالي للزراعة[4].

---

[1] سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص75-74.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص338-337.

[3] مرجع نفسه، ص338-337.

[4] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص78.

ت- في مجال المنشآت الاجتماعية:

- **في مجال التعليم:**

عرفت تلك الفترة ارتفاع نسبة الأمية بشكل كبير للغاية في أوساط السكان المسلمين، فقد أكد مشروع قسنطينة من جديد هدف تحقيق التمدرس الكلي لأطفال الجزائر في غضون ثماني سنوات، وهو هدف نص عليه Ordonnance الصادر في 20 اوت 1958م حيث تقرر ما يلي:

1) إحداث 1800 منصب مالي كل سنة خاص بمعلمي الطور الابتدائي لمدة 08 سنوات متتالية[1].
2) بناء 2025 مقر يستعمل لحجرات دراسية كما يستقبل قطاع التعليم التقني والمهني 3550 تلميذ إضافي.
3) ضمان مكافحة الأمية من خلال توسيع المراكز الاجتماعية للتربية القاعدية التي سمحت بعد بالحصول على نتائج جديرة بالاهتمام[2]

- **في مجال التوظيف:**

تقرر انشاء 400.000 فرصة عمل جديدة خلال 5 سنوات 1959-1963 لصالح الجزائريين بنسبة 80 ألف وظيفة كل سنة مع تخصيص عشر للوظائف والخدمات العمومية[3].

خلال الخمس سنوات حوالي عشرة من الشباب في فرنسا سيدخلون في سلك الدولة (الإدارة، الجيش، التعليم، المصالح العمومية الفرنسية)، كما يجب أن يأخذوا بالضرورة من سكان الجزائر المسلمين، وفي نفس المدة سترفع الأجور إلى نفس المستوى التي هي موجودة في فرنسا[4].

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص338.

[2] مرجع نفسه، ص338.

[3] Alistair Harne Dahlab: Histoire De La guerre D'Algerei,Paris-Landon,2007,p320.

[4] سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص110.

- **في مجال السكن:**

تقرر في غضون خمس سنوات 1959-1963 بناء 200.000 وحدة سكنية لفائدة 100.000 شخص و735.000 وحدة سكنية لفائدة 3.500.000 شخص خلال عشر سنوات، على أن يتركز الجهد بالأساس على السكن الريفي كما نص المشروع على دعم الدولة على تقديم العتاد وتأطير المستفيدين الذين يوفرون بأنفسهم اليد العاملة.

بناء 100.000 شقة سكنية خلال الخمس سنوات أي بمتوسط 20.000 وحدة سكنية كل سنة[1].

- **في مجال الخدمات:**

استهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلب إليه ويوهمه بأن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق تقديم بعض الخدمات منها:

- انشاء بعض المرافق الصحية كمستشفى رجاونة بتيزي وزو الذي لم يستفد منه سوى المعمرون.
- شق شبكة من الطرق لتنشيط الاقتصاد الفرنسي وخدمة الأهداف العسكرية الاستعمارية والوصول إلى القرى الريفية المعزولة.
- انشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة مخصصة تستغل في تطوير الاقتصاد الفرنسي وترقيته.
- تقديم بعض المؤن والمنح الشكلية للشيوخ العجزة والمكفوفين والمحتاجين تحت غطاء المساعدات الانسانية.
- فتح مجال محدود لتعليم اللغة الفرنسية لبعض الشبان الجزائريين من أجل استمالتهم وجعلهم

[1] ناصر الدين سعيدوني: مشروع قسنطينة، محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999.

أدوات لخدمة مصالح الاستعمار عن طريق النوادي والمنتديات واللقاءات المختلفة[1].

- مد السكك الحديدية ومحاولة مضاعفة انتاج الطاقة الكهربائية[2].
- مضاعفة الجهود وتخصيص اعتمادات إضافية واجراءات خاصة وبالفعل الإدارة الفرنسية في هذا الاتجاه على سن قوانين لإزالة الفوارق في المرتبات والمنافع الاجتماعية بين فرنسا والجزائر.
- كما تعهدت الحكومة الفرنسية بدورها بتقديم علاوة تصل إلى 40 % من تكاليف كل وظيفة جديدة تقرها هيئة المشروع[3].

كما نجد أن الحكومة الفرنسية ركزت في مشروعها على الجانب الصناعي على حساب المجال الفلاحي والتفسير في هذا الأمر راجع إلى:

- ✓ أن البطالة تمس 300 ألف نسمة في الأرياف و200 ألف نسمة في المدن.
- ✓ إن مشروع قسنطينة لم ينص إلا على ايجاد 390 ألف وظيفة بين 1959-1963م في المدن فقط وهذا يوضح أن المشروع يقوم على تطوير المدن فقط، أما الأرياف فلا تدخل في حسابه[4].

وفي هذا الإطار تم تجنيد أكثر من نصف مليون جندي لحماية المصالح الحيوية الفرنسية في الجزائر ذات المجالات الاستراتيجية، وذلك ابتداء من نوفمبر 1959.

50 ألف جندي لحماية ومراقبة الخطوط الشائكة المكهربة شرقا وغربا على الحدود الجزائرية.

30 ألف جندي لحماية ومراقبة الجسور والمعامل والمصالح الاقتصادية.

---

[1] يحيى بوعزيز: الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة التاريخية: 1954-1962م، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص155-156.

[2] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص74.

[3] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص260.

[4] جريدة المجاهد: مشروع قسنطينة في أزمة، ج2، العدد 94، يوم الاثنين 25 نوفمبر 1961م، ج4،ص8.

200 ألف جندي لحماية مراقبة أنبوب البترول حاسي مسعود بجاية بينهم 35 ألف للخطط الممتد بين بني منصور وبجاية[1].

2. مصادر تمويله:

بدأ الجنرال ديغول في تنفيذ مشروعه الذي أخذ فيه بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للجزائر الذي كان يتميز بعجز خطير في مصادر الاستثمار.

وانطلاقا من هذا الواقع الذي يتصف بقلة المصادر المالية الغير كافية وضع الجنرال ديغول مشروعه بالاعتماد على الإطارات الفرنسية التي كانت تعمل بمكاتب الولاية العامة بالجزائر أو المتعاملة معها بفرنسا.

ادخال شخصيات في جهاز الحكومة كان لها دور بارز في الحكومات السابقة وفي مقدمتها حكومة موندیس فرانس[2].

ولتجسيد مشروع قسنطينة على أرض الواقع قررت الحكومة الفرنسية انشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضو. وفي 01 نوفمبر 1958 نشر مرسوم في الجريدة الرسمية الفرنسية تم بموجبه انشاء مديرية للمخطط وللدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر وكلفت بالمهام الآتية:

- ✓ ترقية واعداد مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر طبقا للتعليمات الموجهة من رئيس المجلس (رئيس الحكومة) إلى المفوض العام للحكومة في الجزائر.
- ✓ متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة ولهذا الغرض تراقب المديرية مشاريع الاستثمار التي ستستفيد بأي شكل من الأشكال من دعم الدولة

[1] يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص156.

[2] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص258.

والجزائر وكل شخص معنوي ومدى تطابقها مع مخطط قسنطينة والبرامج السنوية[1].

ولقد حدد المفوض العام للحكومة السيد دوولوفريه الأوراق الرابحة لمشروع قسنطينة في نقاط رئيسية وهي:

- ✓ الدعم الفرنسي الغير مشروط الذي تبلغ قيمته 100 مليار فرنك.
- ✓ الثورة الصحراوية ويقصد بها البترول والغاز.
- ✓ إدارة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع ما دام يصب في مصلحتهم[2].

كذلك من خلال نخبة مزعومة من أصحاب رؤوس الأموال وبورجوازية الجزائرية التي تساهم في هذا المشروع وهكذا يكون لفرنسا مجموعة من الجزائريين الذين يتعاونون معهم ومساندتهم أثناء تنفيذ هذا المشروع.

أما الوسائل التي ستحدد من أجل تنفيذ المشروع وإنجاحه، فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على الجهد المالي وكذلك طريقة استعماله، كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار عمومي وخاص يبلغ من مجموعه 2000 مليار فرنك حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958م إلى 500 مليار فرنك سنة 1969م[3].

وعلى العموم فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958 سيكون على النحو التالي:

- ✓ مساهمة الوطن الأم 270 مليار فرنك وهي مساهمة تتجسم على نتائج عمل لجنة ماسيرول التي أوصلت بأن تقدم المتربول دعما ماليا متزايد للجزائر ليبلغ سنة 1962م 150 مليار فرنك.

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص335.

[2] مرجع نفسه، ص335.

[3] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص88.

- ✓ الجهد الخاص بميزانية الجزائر: القروض المحلية للخزينة الجزائرية الجماعات الجزائرية 270 مليار فرنك، وهو أمر يتوقف على الجهد الضريبي مطلوب بذله من دافعي الضرائب الجزائريين لتحقيق مبدأ المساهمة الفعالة للجزائر في التنمية الخاصة بها[1].
- ✓ المؤسسات النصف عمومية: 100 مليار فرنك، يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة وهي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، القرض العقاري لفرنسا.
- ✓ أما الاستثمارات الخاصة التي قدرت بـ 900 مليار فقد تم حسابها من خلال الموازنة بين القيمة الاجمالية للمدخرات الخاصة[2].
- ✓ هذا وإذا طرحنا المصاريف الإضافية والاستثمارات البترولية من قيمة المشروع فإن صافي الانفاق على النشاطات الصناعية والاجمالية والسكن كان يضل إلى حدود 22.1 مليار فرنك[3].

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص339-340.

[2] مرجع نفسه، ص339-340.

[3] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص260.

المبحث الثالث: أهداف مشروع قسنطينة

إن مشروع قسنطينة كانت له أهداف ظاهرية وباطنية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية والجنرال ديغول تمثلت في ما يلي:

1. أهداف ظاهرية:

- ✓ ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5%.
- ✓ القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين.
- ✓ تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على التخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[1].
- ✓ إن الهدف من هذا المشروع كان سياسيا بالدرجة الأولى وقد جاء مباشرة بعد الاعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م وكان ذلك يفي لأن الثورة قد حققت انتصارا مهما في مواجهة الاستعمار الفرنسي[2].
- ✓ يهدف مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه ديغول في 13 اكتوبر 1958م من ساحة لابرنيس إلى بناء مستقبل الجزائر على دعامتين أساسيتين هما شخصيتها المتميزة وتضامنها مع فرنسا[3].
- ✓ كان الهدف المعلن والظاهر هو محاولة استقطاب الريف مهد الثورة فقد كان يدرك أن الشعب قد احتوى الثورة وكان يدرك أن الثورة حلت جل مشاكلها عن طريق مجالس شعبية[4]
- ✓ كان يهدف المشروع ظاهريا إلى ضمان اخراج الجزائر من دائرة التخلف[5].

---

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص195.

[2] محمد العربي زبيري وآخرون: مرجع سابق، ص217.

[3] محمد عباس: دوغول..والجزائر،نداء الحق ،ج4 ،دارهومة،ص246

[4] علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، ص119-120.

[5] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص143.

- ✓ طمأنة غلاة المعمرين وقناع قادة الجيش بتمسكه بالجزائر الفرنسية، حتى أن أكثر المتخوفين من نواياه والمتفطنين لأسلوبه ومناوراته لم يلبثوا أن أعلنوا بأن ظنونهم في الجنرال خاطئة[1].
- ✓ العمل على القضاء على الأسلوب الاقتصادي الاستعماري التقليدي المعتمد على الأرض والمعبر عنه بالاستعمار القديم. وكذلك دفع الجزائريين للتخلي تدريجيا عن المطالب الوطنية، مقابل مكاسب اقتصادية ومنافع اجتماعية وترقية ثقافية[2].
- ✓ دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال مشروع قسنطينة لتصل إلى 7% سنويا بالنسبة للتمويل مع زيادة الانتاج الاجمالي إلى معدل يناهز 50% كما كان عليه[3].
- ✓ منح بعض الوظائف للجزائريين للتخفيف من حالة البطالة في أوساطهم ظاهريا[4].
- ✓ وقد حدد الجنرال ديغول هدفه الاجتماعي والاقتصادي لتلك الحطة عندما قال أنها تهدف إلى ادخال تغيير جذري وعميق على هذا البلد الحيوي والشجاع والصعب المتألم في الوقت نفسه وتبلور التبعيات السياسية التي تستلزمها هذه المعالجة[5].
- ✓ يهدف مشروع قسنطينة في ظاهره أن تقيم في الجزائر صناعة مكملة لصناعة فرنسية المتعلقة بها كل التعليق بل أن أحد المسؤولين عن تطبيق مشروع قسنطينة وهو السيد بول دو لوفريه حيث صرح بذلك في قوله " إنني أعتبر تصنيع الجزائر كنوع من اللامركزية المتروبولية"[6].
- ✓ كذلك من الأهداف التي اعتمد فيها المشروع هي قضية إزالة الفروق الكبيرة بين المرتبات في فرنسا وفي الجزائر وكذلك احداث مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا والجزائر من درجتي " أ وب " تخصص للجزائريين[7].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص264.

[2] مرجع نفسه، ص265-266.

[3] نفسه، ص267.

[4] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص176.

[5] محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1984، ص180.

[6] سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص110.

[7] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص75.

- ✓ كسب الموظفين الجزائريين إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الثورة وترقية بعض العملاء إلى لوظائف الإدارية السامية ومنحهم امتيازات مادية معتبرة، فأسندت إليهم مسؤوليات معتبرة في الإدارة وعين بعضهم ولاء ورؤساء دوائر وموظفين ساميين[1].

2. أهداف باطنية:

إن المتأمل في عرض ديغول للمشروع وأهدافه أنه يرى من وراء ذلك:

- ✓ أن يقضي على الثورة بالمشاريع الاصلاحية وعن طريقها أيضا يحقق عملية الادماج، ولا يريد اصلاحا زراعيا وحقيقيا لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية تجعل الجماهير الفلاحية صاحبة القول الفصل في تحديد مصير البلاد[2].
- ✓ كذلك أنه يريد إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية[3].
- ✓ أنه يهدف إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين الذين تعتبر الإدارة الفرنسية أنها خسرتهم إلى الأبد، لأنه يفسر توجيه الاهتمامات كلها إلى مكان المدن الذين يريدون أن يجعل منه مشروع قسنطينة طبقة متميزة تحكم جزائر الغد وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا والمطلوب منها أن تحقق ما كان ديغول يأمل تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجزت عن خلقها[4].
- ✓ وعليه ظن ديغول أن مشكلة الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى، لأن وسيلة الاصلاح هذه ستكون الضربة القاضية التي ستعلق بالثورة والثوار[5].

---

[1] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص176.

[2] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص194.

[3] مرجع نفسه، ص194.

[4] نفسه ، ص195.

[5] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص143.

- ✓ خلق وتوسيع قاعدة بورجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا لذلك حاولت الثورة مقاومتها بشدة[1].
- ✓ كذلك يهدف المشروع تدعيم الاقتصاد الفرنسي والاوروبي للجزائر وتشجيع رؤوس الأموال الفرنسية التي خرجت من الجزائر سبب حالة الحرب[2] وأدى إلى تكوين فئات ومجموعات جزائرية تستفيد من الحرب وبصورة مختلفة يعتمد عليها في إيجاد قوة سياسية تنافس جبهة التحرير الجزائري وتستخدم هذه النية تبرزها التعليمات التي أصدرها بعد ذلك بتاريخ 14 اكتوبر 1958م بشأن الانتخابات التي كان يجرى الاعداد لها[3].
- ✓ حسب قول الجنرال ديغول حول المشروع إن الهدف المراد تحقيقه يتمثل في السعي إلى أن تبرز بكل حرية نخبة سياسية جزائرية[4].
- ✓ يهدف المشروع الاقتصادي إلى خلق اتحاد جزائري بفرنسا عن طريق هذا المشروع فقد كانت فكرة المشروع من الناحية الصناعية ومن ناحية اليد العاملة والفنيين الذين يأتون من طرف المصانع الفرنسية للجزائر[5].
- ✓ إن خطة قسنطينة بمحاولتها للتصنيع في الجزائر جعلت استطالة للصناعة الفرنسية وخلفت طبقة متوسطة محلية بها علاقته بالاستعمار وتشكل مناورة بين يدي السلطة الاستعمارية ومحاولتها لزيادة الانفتاح الجزائري على الخارج وعلاقتها كآلة حرب معدة لإدامة التسلط الاستعماري عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد[6].
- ✓ حيث أشارت صحيفة الأصداء الفرنسية في عددها الصادر في 10 نوفمبر 1960م إلى تطور الاقتصاد الجزائري إلى أكثر فاعلية ومردودية ودمجه مع الاقتصاد الفرنسي[7].

---

[1] صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، ص420.

[2] مسعود الجزائري: كتب قومية مشاريع يقول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص17.

[3] محمد الميلي، مرجع سابق، ص180.

[4] مرجع نفسه، ص182.

[5] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص82.

[6] سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص422.

[7] ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص269.

- ✓ إشراك العالم الأوروبي في استعمار الجزائر من خلال نهب الثروات مما أدى إلى وجود خطة ليست فقط للقضاء على الثورة وحدها وإنما وجود خطة امبريالية تربط الجزائر بالرأسمالية[1].
- ✓ ان مشروع قسنطينة استهدف عزل الثوار الجزائريين عن الشعب وعن المجتمع الدولي. وخلق طبقة بورجوازية مرتبطة سياسيا وثقافيا واقتصاديا بالاستعمار من شأنها أن تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني، بحيث يؤدي ذلك إلى استبعاد فكرة الاستقلال نهائيا[2].
- ✓ حسب رأي عبد الحفيظ أن هذا المشروع أو ما يعرف بمشروع 5 سنوات البراق الذي وضعه ديغول ليحول أنظار الرأي العام الدولي على حقيقة القضية في جوهرها وأن هذا المشروع استعد كل الجهود العسكرية في الموقف العسكري قبل كل شيء[3].
- ✓ يقول حسن أبو شيبة أن المشروع كان يهدف أساسا من خلال نظرة واضعي هذت البرنامج إلى ذر الرماد في عيون الجزائريين وإفشال خطة نجاح الثورة والإطاحة بها[4].
- ✓ كذلك من الأهداف الحقيقية إقامة أحياء سكنية بصورة استعجالية دون مراعاة لشرط الحياة العامة فيها ولذلك يقصد بها تسهيل السيطرة على الجزائريين وتشديد الرقابة عليهم[5].
- ✓ بناء المدارس كان أخطر مما جاء في المشروع، حيث يهدف إلى توسيع الاستعمار الثقافي الذي يصعب معه التحرر لأن الجيل الذي يتلقى تكوينا ثقافيا فرنسيا سيعمل من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية تحت شعار العلم والمعرفة وكذلك القضاء على البؤس المادي الذي يعيش فيه طبقات الفلاحين ومنه اعطاءه الأولوية للتطور الزراعي وبناء المستشفيات والمستوصفات[6].

---

[1] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص83.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص332.

[3] خليفة الجنيدي وأخرون: مرجع سابق، ص76.

[4] مرجع نفسه، ص77.

[5] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص176.

[6] عيساوي هدى : مشروع قسنطينة وتأثيره في مسار الثورة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2014م، ص67.

- ✓ كذلك يهدف إلى افراغ الثورة التحريرية من محتواها وأهدافها السامية لإثبات الهوية الجزائرية بالانتماء الجغرافي واللغوي والديني والحضاري وتحويلها إلى ثورة خبز بدرجة متفاوتة[1].
- ✓ فتح مجال محدود لتعليم اللغة الفرنسية لبعض الشباب الجزائريين من أجل استمالتهم وجعلهم أدوات لخدمة مصالح الاستعمار عن طريق النوادي والمنتديات واللقاءات المختلفة وإنشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة مختصة تستغل في تطوير الاقتصاد الفرنسي وترقيته وتقديم المؤون والمنح الشكلية للشيوخ والعجزة واستغلال موارد وثروات البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها[2].

المبحث الرابع: نتائج مشروع قسنطينة

عرفت السياسة الديغولية تحولا جديدا وجذريا، حيث عمل على رفض الادماج، وقد تبنى نظرة جديدة تعتمد على التقريب بين الجزائريين والفرنسيين، لنشر مبدأ المشاركة والمصالحة بين الطرفين بالرغم من أهمية المشروع قسنطينة، إلا أنه لم يكتب له النجاح[3].

لقد كانت الفترة أكثر حماسا من جانب ديغول وحاشيته لتنفيذ المخطط هي 1959م، ولاسيما النصف الأول منها بصورة متزامنة تماما مع أقصى درجات التصعيد العسكري. ومعظم ما أنجز منه تم في هذه الفترة كان قد انطلق أثناءها ومن الثاني أن نصيب مخطط ومشروع قسنطينة من الانجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي سبقته، وعليه نبرز همنا أمثلة عن انجازاته في 1959م نذكر منها[4]:

- ✓ **في 20 مارس 1959:** صدر قرار حكومي يتعلق بإنشاء معامل ومصانع قسنطينة، ومن بين المعامل نذكر:
- إقامة الصهاريج الكهربائية لاستعمال حديد ونزة تبسة وغاز حاسي الرمل.

[1] عيساوي هدى: مرجع سابق، ص67.
[2] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص177.
[3] بن نوي فاطنة: مرجع سابق، ص58.
[4] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص122.

- بناء معمل الفحموضة على بعد 22 كم من عنابة وإقامة مولد كهربائي يهدف إلى انتاج طاقة حرارية[1].

✓ **في مجال التربية والتعليم:**

اندماج 60 ألف طفل في المدارس و25 ألف شاب في مرتكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الأرياف وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركز إلى 60 مركز في 1959م[2].

✓ **في مجال التشغيل والتصنيع:**

شهدت هذه الفترة انطلاق للأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة، وفي شهر اوت انتهت الاشغال وضع الانبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية وفي ذلك الوقت كان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وآرزيو قيد الدراسة، وكانت الأشغال فيه على وشك الانطلاق[3].

✓ **في المجال الفلاحي:**

انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج في ما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وبناء السدود الصغيرة وسقي الأراضي الى آخره[4].

بعد ذلك لقي المشروع صعوبات واجهته في تقديم انجازاته ولم يسعى لتحقيقها وذلك على الصعيدين السياسي والاقتصادي:

---

[1] أمال عمراوي: المشاريع السياسية والاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة (1958م-1961م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2013-2014م، ص30.

[2] مرجع نفسه، ص58.

[3] نفسه، ص31.

[4] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص123.

1/ الصعيد السياسي:

يتعلق الأمر بالدور الذي الجناح السياسي للجيش الوطني ودعوته الى مقاطعة البرنامج لأن المشروع نفذه الجيش الفرنسي.

2/ الصعيد الاقتصادي:

النقص الكامل في المواد الغذائية مثل القاعدة العامة التي أحاطت بالمجمعين يضاف الى ذلك فرض الرقابة والتوقيف بالجملة لمنع أداء أي نشاط له علاقة بالفلاحة لأنه ساعد على تعميق الهوة بين المعمرين والجزائريين الذين عاشوا البطالة[1].

وعليه لم يحقق المشروع نتائج مرجوة ولم يبلغ ذروته المحققة إلى أبعد حد مما أدى الى ظهور أسباب فشله نذكر منها:

- ✓ المستعمرون الفرنسيون والأجانب بوجه عام ترددوا وتخوفوا من انفاق رأسمالهم في مشاريع غير مضمونة في المستقبل[2].
- ✓ ان البورجوازية الاوروبية في الجزائر عرقلتها بكل ما لديها من طاقة وان الجماهير الجزائرية لم تصفق لما انجز من المرافق[3].
- ✓ انعدام السلم واستمرار الثورة، وهذا ما يسمح بالتقليل من المصاريف العسكرية وتحويل جزء منها لتعويض النقص الملاحظ في الاستثمارات[4].
- ✓ ظهور اعراض التضخم المالي وما سوف يحدثه أثر سلبي على الاقتصاد الفرنسي مما أدى الى ارتفاع الاسعار وازدياد وارتفاع تكلفة ايجاد اي وظيفة ب 20 في الوقت الذي لم يحقق فيه المبالغ التي انفقت في بعض القطاعات الحيوية منها المعادن، الكيمياء الا بنسبة لم

[1] عيساوي هدى: مرجع سابق، ص71.
[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص124.
[3] مرجع نفسه، ص124.
[4] بن نوي فاطنة: مرجع سابق، ص58.

تتجاوز نسبة الانجاز ب 10 بالمئة والتخلي التدريجي من طرف المسؤولين عن المشروع عن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة فتحولوا باهتماماتهم الى الجوانب السياسية[1].

- ✓ كذلك من الأسباب عرقلت آثار الحرب وأحداثها الجارية، انجاز المشاريع المسطرة هذا القطاع يهتم بالدرجة الأولى بطبقة الفلاحين والأرياف، وهذه الاخيرة كانت في أرجاء واسعة منها مناطق محرمة وكانت العمليات العسكرية فيها متواصلة، ونسبة هامة من سكانها كانوا في المحتشدات[2].
- ✓ يقول عبد الحفيظ في كتاب عبد القادر نور حوار حول الثورة " من خلال اعتقادي أن الفشل والسبب الذريع الذي أصاب مشروع قسنطينة الاقتصادي، كما لحق نفس الفشل بالنسبة لبرنامج شال على الصعيد العسكري، وهذا يجعل في الحقيقة الاستعمار الذي بذل كل جهوده من أجل تحويل الأنظار عن الحقيقة السلمية والصحيحة لثورة الجزائر ويؤكد أن الاستعمار في الحقيقة يعرف أن الجزائر لديها من الناحية الجغرافية مكان استراتيجي كون أن فشل الامبراطورية الفرنسية في المشروع الاقتصادي كان الحد الفاصل بين الاماني التي كان يتمناها الاستعمار ببقاء الجزائر ضمن القطيعة الفرنسية"[3].

– هناك أسباب أخرى لفشل المشروع منها: بالنسبة للمشروع الخاص بالصناعة الثقيلة والمتمثلة في منطقة عنابة فإن هذا المشروع لم يحقق تقدما ملحوظا 1960م–1961م حيث بدأت الشركات التي ساهمت برؤوس الأموال كذلك في تنفيذ المشروع بدأت تتخلى عن المشروع بحجة أن مجموعات البنوك المشاركة لم تدفع اقساطها بالنسبة لرأس مال المشروع المقرر في بداية الاخر بأن يخصص 80 مليار غير ان المبالغ التي دخلت الى الصندوق

[1] بن نوي فاطنة: مرجع سابق، ص58.

[2] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص123.

[3] عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012م، ص106.

من القيمة المخصصة لهذا المشروع لم تتجاوز 14 مليار فقط مما أدى في 1960 بالسلطة المشرفة على الناحية الاقتصادية[1].

يؤكد احد الممولين الكبار الفرنسيين والذي يسمى كروزو حاول انشاء ندوة صحفية يبرز فيها الاسباب التي ادت الى فشل المشروع فأعطى جانبين للفشل المشروع، الجانب الاول هو: الخوف الذي جعل المساهمين في المشروع لا يدفعون أقساطهم يجب ان لا يحدث لان رؤوس الاموال هي نفسها التي كانت خائفة من منافسة المشروع. اما الجانب الثاني المتعلق بالصناعة الكيماوية وهي كذلك مدرجة في الصناعة الثقيلة لم تتوفر رؤوس الاموال في الصندوق لبداية المشروع فالمحاولات الاولى كلها كانت مدرجة من طرف الدولة ولكن رؤوس الاموال المساهمة في تمويل المشروع لم تدفع اقساطها لان المشروع بقي معلقا[2].

أما من ناحية الصناعة الخفيفة التي ساهمت فيها شركات جزائرية وفرنسية يعني مجموعة من رؤوس اموال الخاصة بالقطاع الخاص التي لم تبدأ هي الاخرى في اي مشروع من المشاريع ما عدا بعض المشروعات الخاصة بالصناعة التحويلية، وان كل المحاولات الاولية كانت بمساعدة رأس مال الدولة محاولة بذلك ذر الرماد في العيون هياكل تبنى لكنها لم تحقق اي مردود[3].

من الاسباب هناك جانب آخر متعلق برؤوس الاموال الموجودة داخل الخزينة فكل المساهمين في التمويل طالبوا الحكومة الفرنسية بضمان، لأن الثورة تطورت ومشاريعهم الاقتصادية اصبحت مهددة، غير ان الحكومة تراخت في اعطاء هذه الضمانة، مما جعل رؤوس الاموال تبقى مجمدة بالخزينة، ولم تصرف في المشاريع بالإضافة الى ذلك وجود جانب آخر يجعلنا نتأكد من فشل المشروع ان رؤوس اموال الفرنسيين المقيمين في الجزائر بدأت تهرب ابتداء من 1959-1960م وان المشروع كذلك وهو يحمل اسباب فشله انه ولد

[1] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص99.

[2] مرجع نفسه، ص99.

[3] نفسه، ص100.

في الثورة ولم يحقق نتيجة اي نسبة المجموع العام وانه لم يمكن ابدا الا ان يحقق داخل ارضية هادئة وتحت شروط موضوعية[1].

لقد تعقبت سياسة ديغول عقبات على مستوى الجزائر او على مستوى الصراع المسلح وانمها على مستوى فرنسا ذاتها وعلى المستوى العالمي، حيث اصيب الاقتصاد الفرنسي بالتدهور مما ادى ظهور بوضوح ان مشاريع ديغول للإصلاح الاقتصادي في الجزائر اي مشروع قسنطينة بالدرجة الاولى بأنها لم تتمكن من النهوض بسبب ما تطلبه من قدرات وممتلكات على ما تمتلكه فرنسا من خلال ذلك[2].

[1] عيساوي هدى: مرجع سابق، ص72.

[2] بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفاس، لبنان، 1986م، ص102.

الفصل الثالث:

سياسة الثورة الجزائرية

في مواجهة مشروع

قسنطينة

المبحث الأول: سياسة الثورة الجزائرية عسكريا

1. دوافع نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي

تختلف أسباب ودوافع نقل الحرب الى ارض العدو حيث يمكن وصف طبيعة هذه الاسباب بأنها عسكرية وسياسية نذكر منها:

- ✓ **السبب الاول:**

هو عبارة عن رد عملي على فشل المساعي التي قامت بها جبهة التحرير الوطني لدى أوساط اليسار الفرنسي بهدف استمالة اليسار من اجل اقناع الحكومة الفرنسية لتتخلى عن التشبث بالنظام الاستعماري.

- ✓ **السبب الثاني:**

كما انه رد فعل على عدم المبالاة التي كان يعيشها الشعب الفرنسي كله تجاه ما كان يجري في الجزائر وهذا جاء صراحة في تعليق جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في عددها 28 سنة 1958 فقد جاء فيها " ان الشعب الفرنسي لم تؤثر ولم تحدد موقفه وتهديدات ضباط فرنسا في الجزائر وهو يتابع بسلبية تدعيمه بطريق او بآخر نظاما عسكريا غاشما، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني ستنقل النشاطات والعمليات التي تقوم بها في بلادها الى التراب الفرنسي[1].

ان قيام جبهة الجالية داخل تراب العدو كان عاملا آخر لرص الصفوف وتوحيد الجهود، كما كان ردا مباشرا أفسد استراتيجية العدو التي جاء بها الجنرال ديغول والمتمثلة في عزل الثورة، وايهام الرأي العام الفرنسي والعربي ان ما يجري في الجزائر هي أعمال محدودة ومعزولة[2].

---

[1] الجنيدي خليفة واخرون: مرجع سابق، ص193.

[2] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، هدية من وزارة المجاهدين، ص245.

✓ **السبب الثالث:**

هو ان الاقتصاد الفرنسي المتمركز في فرنسا بقي بعيدا عن يد الثورة وكان لابد ان يخرب ويدمر لأنه اقتصاد استعماري ساهم في تقوية الجانب العسكري.

✓ **السبب الرابع:**

ردا على التصعيد العسكري الذي رافق مجيء ديغول للحكم والمتمثل في نقل المزيد من الجهود والعتاد العسكري من فرنسا الى الجزائر[1].

- يمكن ان نضيف بعض العوامل كتصعيد وتوسيع الثورة الجزائرية وما يتبع ذلك من ضغط على العدو وتخفيف نسبي على القوة الداخلية.
- ان فرنسا تتوفر على شيء من الحرية ومرونة العمل لم يكونا موجودين بأرض الجزائر مثل امكانية الاتصال بالرأي العام وبالشخصيات العالمية والمنظمات العالمية والتحرك بدون قيود[2].
- لقد ارادت الثورة التحريرية بهذه الاعمال الفدائية ان تعطي الدليل للسلطات الاستعمارية على انها قادرة على نقل المعركة المسلحة الى ارض فرنسا نفسها، ونشر الخوف والذعر في قلب باريس لتبين وتوضح للشعب الفرنسي نوع الرعب والقمع والاضطهاد والقتل والتشريد الذي يتعرض له الشعب الجزائري منذ 1954 من طرف جيش الاستعمار الفرنسي[3].
- ان الهدف من رقعة توسيع الحرب هو تشتيت القوات الفرنسية فإذا كانت قوات فرنسا قد بلغت في 1959 بالجزائر ما يزيد عن مليون عسكري فإن عملية مد الثورة الى أرض فرنسا جعلها تحتاج الى عدد كبير لحفظ الامن في فرنسا[4]. ولهذا اتخذت جبهة التحرير الوطني

[1] الجنيدي خليفة واخرون: مرجع سابق، ص194.

[2] مرجع نفسه: ص195.

[3] يحيى بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص194.

[4] الجنيدي خليفة واخرون: مرجع سابق، ص194.

- قرار بنقل او مد الحرب الى فرنسا من اجل تخفيف الضغط النفسي والعسكري على الجبهة الداخلية.

ويعتبر امتداد الحركة الى ارض العدو كرد فعل لمشاريع وبرامج ديغول والحكومة الفرنسية بصفة عامة مثل: مشروع قسنطينة وغيرها من المشاريع الرامية لقمع الثورة[1].

2. نقل الثورة الى التراب الفرنسي:

عندما صعدت فرنسا من وسائل القمع والتعذيب والتخريب والاجرام ضد الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير. قررت جبهة التحرير الوطني في مواجهة لهذا التصعيد[2] ان توسع نشاطها في فرنسا، فعملت على تنظيم خلايا جديدة، حيث ارتفع عدد المناضلين بداخلها[3]. حيث استطاعت الجالية الجزائرية في فرنسا ان تعمل في اطارين منفصلين ولكنهما متكاملان:

1) إطار سياسي:

يهدف للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب التعاطف والدعم من طرف الرأي الفرنسي والاوروبي.

2) إطار فدائي:

شبه عسكري مكلف بعمليات التخريب والفداء لزعزعة الاستقرار في فرنسا.

كما استطاعت الجالية الجزائرية ان تنظم نفسها في خلايا ومجموعات نشيطة تقوم بتأطير وتنظيم وتجنيد وتعبئة المهاجرين للوقوف الى جانب وطنهم[4].

[1] الجنيدي خليفة واخرون: مرجع سابق، ص196.

[2] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص54.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص340.

[4] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص55.

حيث اصبحت فرنسا مهددة في عقر دارها وهذا بواسطة تشكيل فيدرالية فرنسا التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي أظهرت للعالم انها بالرغم من كونها تعيش في فرنسا الا انها لا تريد الاندماج و لا تنبغي التجنيس كما يحكي هارون ان عمر بوداود، قدم الى فرنسا ومعه تعليمات متعلقة بخلق جو من انعدام الأمن في فرنسا بمجرد ما تسمح الظروف بذلك والهدف من ذلك هو اجبار الحكومة على ان تبقي فرنسا أكبر عدد من قواتها، وهو ما يخفف من آلة الحرب على جيش التحرير الوطني في الجزائر[1].

ولقد انطلقت تلك العمليات في الليلة الفاصلة بين 24 و25 اوت 1958 وكانت تحت اسم " عملية العاصفة او الزوابع" في هذه الليلة عينت المجموعات التي ستقوم بتنفيذ العمليات وحدد لكل مجموعة والتي تتألف من 03 أفراد هدف معين مثلا الأهداف في موري حيث خزانات البترول، إيفلان، الميناء وسان لوي حيث العتاد والذخيرة وكذلك ليون وباريس...

- وفي الساعة الثامنة من تلك الليلة انفجرت القنابل التي استهدفت خزانات البنزين، وارتفعت ألسنة النيران لتبدد الظلامين ظلام الطبيعة وظلام الاستعمار.
- تمت هذه العمليات بنجاح الآمر الذي جعل المنظمة الخاصة لجبهة التحرير الوطني تواصل أعمالها الفدائية في كل نواحي فرنسا مع تطور الأسلوب، حيث استهدفت العمليات التي جاءت بعد ذلك محافظات الشرطة والبواخر المتجهة للجزائر[2].
- كانت المنظمة الخاصة تشتمل حتى افريل 1958 على أبعد مناطق باريس وسط فيها احمد عمراني محمد بن صدوق ومع مناضلين مكلفين بالعمل المسلح ضد بعض الشخصيات السياسية، وهذا الفوج الذي نفذ حكم القتل يوم 27 ماي 1957م في ملعب كولومب في حق علي شكال الذي كان بجنب روني كونتي رئيس الجمهورية الفرنسية، وحددت المنطقة الثانية

[1] علي هارون: الولاية السابعة في حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962م. صادق عماري ومصطفى ماضي، ط2، دار القصبة، الجزائر، ص111.

[2] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص180.

بباريس ونطاقها، أما منطقة الوسط كانت تحت مسؤولية عمر حرايق وتضم ليون وسان إتيان ومنطقة مرسيليا كان يشرف عليها حسين بن دالي[1].

- لكن هذه الحرب لا يمكن خوضها بنجاح إذا لم تكن وضعية الخصم معروفة بدقة قصوى، ولهذا أنشأت في وقت مبكر شبكات معلومات متواضعة لاشك، لكنها صارت بعد ذلك ذات فعالية مؤكدة حيث كلفت كل شبكة بجمع المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- كما تم تشكيل خلية لجبهة التحرير الوطني في غاية السرية من رجال الشرطة الجزائريين العاملين ضمن الشرطة القضائية الفرنسية وكانت لها فائدة عظيمة إذ أتاحت للفدراليين الحصول على قائمة أعوان الشرطة المكلفين بمواجهة جبهة التحرير الوطني، وعلى بطاقاتهم المعلوماتية الكاملة مع عناوينهم وصورهم وغير ذلك[2].
- ان الثورة الجزائرية أصبحت من العمق والقوة بحيث استطاعت ان تنقل الحرب من الجزائر الى أرض العدو، و أن تقوم بتنظيم العمليات الفدائية لتتسع وتشمل كل المناطق الفرنسية، وهذا ما جعل الفرنسيين أنفسهم يشعرون بعظمة وقوة الثورة حيث أصبحت تضرب اهداف العدو العسكرية والسياسية والاقتصادية[3].
- واكتشف الشعب الفرنسي عم طريق الصحافة ان الحرب التي اعتاد عليها في الجزائر تجاوزت البحر الابيض المتوسط ووصلت الى عقر دارهم وقد تم الهجوم على محافظات الشرطة ومراكز البوليس والثكنات وخربت خطوط السكك الحديدية، وقتل رجال الشرطة واشتعلت النيران في مصانع لتكرير البترول[4].
- كما احرقت مصانع السيارات ودمرت مخازن الاسلحة والذخائر الحربية[5].

---

[1] علي هارون: مرجع سابق، ص113.

[2] مرجع نفسه، ص113-114.

[3] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص82.

[4] علي هارون: مرجع سابق، ص9.

[5] يحيى بوعزيز: ثورات الجزائريين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص191.

كل هذه الانتصارات التي حققتها الثورة في المجالين التنظيمي والعسكري في ساحة المعركة بالجزائر او في فرنسا نفسها اضافة الى التصميم الفرنسي على تصفية الثورة والنفقات المتزايدة أدى الى حدوث أزمة في الاقتصاد الفرنسي، حيث كان المستعمر ينفق ما يزيد عن 03 مليارات يوميا على جيشه الموجود بالجزائر و03 مليارات تخرج من الخزينة شهريا على يد العمال الجزائريين بفرنسا لصالح الثورة، عندما ثبتت الحقيقة للمستعمر بإنهاك بلاده بالديون وتنبه بما أصاب جيشه من خسارة بشرية ومادية إضافة الى نشاط الفدائيين في عقر داره[1].

- وللتخفيف من الانهيار الاقتصادي الذي آلت اليه فرنسا لجأت الحكومة الفرنسية الى الاقتراض من الشعب، وتوقيف كل المشاريع التنموية ورفع نسبة الضرائب وفرض الرسوم على الشركات.
- و أمام هذه الهزائم التي تراكمت على فرنسا اقتنع ديغول ان طريق النصر اصبح مسدودا أمام تطورات الثورة الجزائرية ومن موقف ديغول يتضح الى أي مدى كان تأثير الثورة الجزائرية في الوضع الفرنسي وفي حياة المواطن الفرنسي الذي صار ينادي بحل القضية الجزائرية حتى يخرج من تلك الأزمة[2].
- هذه الحرب كانت صعبة على الجزائريين لأن الفدائي الذي يعيش في أرض ليست في أرضه وفي مجتمع ليس مجتمعه يصعب عليه القيام بمهامه كما ينبغي ولهذا يتعرض الى عمليات خطرة، هذا ما يبين ان الفدائي عند قيامه بعملية في فرنسا يكون مضحي 100% كل هذه التضحيات في سبيل نيل الاستقلال والحرية[3].

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص339- 340.

[2] مرجع نفسه، ص241- 242.

[3] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص184.

المبحث الثاني: سياسة الثورة الجزائرية سياسيا

1. تدويل القضية الجزائرية في الجامعة العربية:

خلال اجتماع لجنة المندوبين في 20 ماي 1958م ألقى السيد احمد توفيق المدني مندوب الجزائر في الجامعة العربية بيانا استعرض فيه الوضع القائم في الجزائر وطالب بتخصيص 12 مليون من الجنيهات الاسترلينية معونة للمجاهدين الجزائريين وقال: " ان جبهة التحرير تفضل ان تتلقى المعونات عن طريق الجامعة العربية " وقد وافق مجلس الجامعة في جلسته المقررة بتاريخ 18 اكتوبر 1958م على هذا الطلب فسارعت الدول العربية الى إيضاح موقفها من هذا الموضوع، ومدى استعداد كل دولة للمساهمة في الميزانية المطلوبة من العديد من الدول العربية[1].

خلال انعقاد الدورة 31 للجامعة العربية في مارس 1959م طالبت الامانة العامة من الدول الاعضاء بذل المساعي على المستوى الديبلوماسي لإحباط محاولات فرنسا الهادفة الى تضييق ومحاصرة الجزائريين المقيمين في البلدان الاجنبية[2].

وعليه انظمت الجمهورية الجزائرية الى هذا الميثاق للجامعة العربية بعد ان قبلت عضوا في هذه المنظمة الاقليمية بعد استشارة اعضاء دول الجامعة العربية، ولما كانت جميع الدول الجامعة سبق لها اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة وذلك ما اقدمت عليه الحكومة الجزائرية بتاريخ عام 1960م من نقض ميثاق الاطلسي الذي لم تكن دوله الأعضاء قد اعترفت بها[3].

---

[1] ضيف مريم، زنات سامي: جامعة الدول العربية ودورها في تدعيم قضايا التحرر العربية << القضية الجزائرية – نموذجا>> (1954 – 1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016–2017م، ص37.

[2] مرجع نفسه، ص37–38.

[3] نفسه، ص39.

وقد ناقشت الجامعة العربية خلال دورتها 33 عام 1960م أساليب القمع الفرنسية ضد المواطنين الجزائريين وطالبت بتحقيق دولي لوقف الابادة الجماعية للسكان، ووقف مساعدات الحلف الاطلسي المقدمة لفرنسا، ومطالبة الكتلة الأفروآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة وتأييد الهيئة للقضية الجزائرية وقد تابعت الجامعة العربية المفاوضات الفرنسية الجزائرية في مولان عام 1960م، وأن تجري هذه المفاوضات على أساس تقرير المصير عام للشعب الجزائري، كما تابعت باهتمام مراحل مفاوضات ايفيان 1961م[1].

وفي 12 جانفي 1961م، وافقت الحكومات الجزائرية الدخول في مفاوضات وذلك بعد الدعوة التي قدمها ديغول بشأن المفاوضات، وذلك لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائري حق تقرير مصيره في جو من النزاهة والحرية، وكذلك تم بعده المفاوضات الجزائرية الفرنسية في قصر ايفيان حيث تعثر مسارها بسبب تمسك فرنسا بتقسيم القطر الجزائري وعلى إثر هذا الحادث اتفق أعضاء الجامعة العربية مع ممثلي 29 دولة أفروآسياوية. في الامم المتحدة على تقديم مذكرة الى الامن العام الاممي يطالبون فيها ادراج قضية الجزائر في جدول اعمال الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وجاء في مذكرة رفض فرنسا للاعتراف بوحدة التراب الجزائري.

وكذلك أسباب فشل المفاوضات في سبتمبر 1961م وفي اجتماع لمجلس الجامعة قرر ان تحمل فرنسا مسؤولية فشل المفاوضات وأوصى بعدة توصيات منها:

- ✓ تواصل الدول العربية مساعداتهم لدعم الكفاح المسلح في الجزائر وفق لقرارات الجامعة العربية.
- ✓ ان تعمل الدول العربية مجمعة ومنفردة على اجراء مساعي مع الدول الافروآسيوية ودول عدم الانحياز في الامم المتحدة[2].

[1] ضيف مريم، زنات سامي: مرجع سابق، ص38.

[2] مرجع نفسه، ص38-39.

ونتيجة لكل هذه المساعي استأنفت المفاوضات من جديد بين فرنسا والجزائر في مدينة ايفيان واعترفت فيه فرنسا باستقلال الجزائر بوحدة أراضيها وسيادتها، عند اجتماع مجلس الجامعة العربية وأقر بأن هذه الاتفاقية تعتبر نصر للشعب الجزائري وللأمة العربية 17 اوت 1962م، وانظمت الى شقيقاتها العربيات[1].

2. تدويل القضية الجزائرية في مؤتمر بلغراد 1961م (حركة عدم الانحياز):

في إطار تدويل القضية الجزائرية وكسب الانصار والمتعاطفين معها خارج المجال المغاربي والعربي، وبعد النجاح الذي حققته في مؤتمر باندونغ سعى المسؤولون الجزائريون الى المشاركة في أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز، وقد انعقد هذا المؤتمر في سبتمبر 1961م في بلغراد عاصمة يوغسلافيا سابقا، وقد حضر هذا المؤتمر العديد من الدول الافريقية والعربية، حيث طالب هذا المؤتمر في قراراته بوقف كل العمليات المسلحة ضد الشعوب المستعمرة فورا وأعلن ايضا معارضة التجارب النووية ووقفها فورا وقد أبدى أيضا المؤتمر في قراراته نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال، ووحدة أراضيه ففي ما يتصل بالقرارات حول الجزائر جاء ما يلي:

- ✓ تعتبر الدول المشاركة في المؤتمر كفاح شعب الجزائر كفاحا عادلا ودستوريا من أجل الحرية وتقرير المضير والاستقلال[2].
- ✓ كذلك من أجل وحدة أراضيه القومية بما في ذلك الصحراء ولهذا فهي مصممة على فترة الانتقال لأن رؤساء الدول والحكومات سيعدهم بصفة خاصة لأنه يجعل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس حكومة الجزائر المستقلة والمؤقتة والممثل الشرعي لها[3].

---

[1] ضيف مريم، زنات سامي: مرجع سابق، ص40.

[2] محمد بلقاسم: القواعد الخلقية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية (1950-1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007م، ص309-310.

[3] مرجع نفسه، ص310.

3. تدويل القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة:

ان فكرة تدويل القضية الجزائرية كان من الامور التي بادرت اليها جبهة التحرير الوطني وسعت منذ الوهلة الاولى الى العمل على ادراج القضية الجزائرية في الامم المتحدة ويعود اهم عمل ديبلوماسي قامت به هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونغ 1955م والدورة الثالثة عشر للهيئة 1958م، وهي بذلك تسعى الى تفويض أسس قيام الحركة الاستعمارية الفرنسية الزاعمة ان الجزائر قطعة فرنسية حيث حققت جبهة التحرير من خلال عملها الديبلوماسي عدة انتصارات تكبدت من خلالها الديبلوماسية فشلا ذريعا وكذلك الادعاءات والمناورات التي تقوم بها حول القضية الجزائرية[1].

وقد تم تدويل القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة حول المشاريع والمناورات التي تم تقديمها من خلال دورات هيئة الامم المتحدة وكانت قد بدأت تدويل هذه القضية والمشاريع وتقرير المصير من خلال الدورة 13التي وضعت عدة نقاط وبرامج حول هذه القضية ومنها نذكر هذه الدورة

- **الدورة الثالثة عشر 1958:**

استنجد الفرنسيون بالجنرال ديغول للحفاظ على الجزائر وازداد اهتمام فرنسا بالجزائر خصوصا بعد مجيئه عام 1958م، ثم ان تعامل هذا الرجل مع الازمة الجزائرية سواء على المستوى العسكري او السياسي وحتى الاقتصادي، قد بين انه ليس من الخصم السهل والهين فوزنه الكبير في فرنسا و أوروبا ولدى حلفاء فرنسا بوجه خاص، سوف يشكل عقبة كبرى

[1] عمر عيشوش، سامي نعيجي: القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الامم المتحدة (1954-1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، تخصص: تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م، ص51.

امام تدويل القضية الجزائرية نحو التدويل وهو ما يدعو جبهة التحرير الوطني الى مراجعة استراتيجيتها ووسائلها لتطوير أدائها وعملها السياسي والديبلوماسي وتحسين أدائها[1].

خلال شهر جويلية 1958م تقدمت الكتلة الافروآسيوية بطلب ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الامم المتحدة وشاركت فيها اول مرة تركيا في تقديم هذا الطلب في حين امتنعت كل من الكامبوودج واللاووس، وتايلاند على المشاركة في تقديمه ومما جاء في المذكرة التوضيحية المرفوقة بطلب الكتلة ان الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بدون هوادة متسببة في زيادة الارواح والخسائر في الارواح البشرية[2]. ومما يبعث على القلق ان هناك امور ظهرت في الاشهر الاخيرة تدل على ان الوضعية قد زادت خطورة وأن الحوادث قد اجتازت نطاق الحدود الجزائرية وفي محاولة يائسة منها لتضغط على منظمة الامم المتحدة هددت فرنسا بمقاطعة اشغال الدورة ما أصرت الجمعية على مناقشة القضية الجزائرية، وكان رد جبهة التحرير الوطني على هذا التهديد صراحة واضحا بحيث اعتبرت ان هذا الموقف لن يكون له أدنى تأثير على مسار القضية وتوجت اتصالات جبهة التحرير الوطني[3]

ان الجمعية العامة بعد ان ناقشت مسألة الجزائر فبالإشارة الى قرارها في 15 فيفري 1957م الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن أملها في الوصول الى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة وبالإشارة الى قرارها يوم 10 ديسمبر 1957م الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن ضرورة بدأ المحادثات، واعترافها بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، تبدي عميق اهتمامها باستمرار الحرب في الجزائر وتعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي[4].

---

[1] احمد سعيود: العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954م الى غاية 19 سبتمبر 1958م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، اشراف جمال قنان، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002م، ص89.

[2] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص311.

[3] احمد سعيود: مرجع سابق، ص91.

[4] مرجع نفسه، ص92.

وفي 13 ديسمبر 1958م قامت هايتي بتقديم تعديل لمشروع قرار الدول الافروآسيوية وكان التعديل الاول ليستبدل الاشارة الى حق الاستقلال واستبدالها بعبارة حقهم في تقرير المصير والتعديل الثاني حذف الفقرة الخاصة بالحكومة المؤقتة الجزائرية واستبدالها بأن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون بالتفاوض مع فرنسا[1].

واذا كانت المناقشات السابقة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية بين سنتي 1956م و 1957م قد خرجت بقرارات ولوائح سلبية تتضمن رجاءات بسيطة، فإن لائحة الدورة 13 سنة 1958م لم ينقصها سوى صوت واحد لتحصل الجزائر على ثلثي الاصوات وهو ما فتح آفاقا جديدة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، حيث أصبحت الكثير من الدول تتفهم القضية الجزائرية وتتعاطف معها، وصار أملا كبيرا في أن تحصل على نجاح أكثر في المستقبل، بعد ان ظهرت الحكومة المؤقتة الى حيز الوجود، وكذلك الاعتراف من طرف العديد من الدول الشقيقة والصديقة وقررت المضي في العمل على تحقيق المزيد من النجاحات في جميع الميادين حتى بلوغ الاستقلال النهائي[2].

- **الدورة الرابعة عشر 1959م:**

في النصف الثاني من عام 1959م كان مفروضا ان يوجد حل لمشكلة الجزائر خاصة بعد ان اعترف الجنرال ديغول للشعب الجزائري بحق تقرير المصير في تصريح 16 سبتمبر، ولكن هذا المشروع كان غامضا جدا او محاطا بكثير من العراقيل والقيود. في حين كانت الحرب على أشدها، ويقوم الجيش الاستعماري بعمليات ضخمة وواسعة وفق برنامج شال الكبير[3].

[1] عمر عشيوش، سامي نعيجي: مرجع سابق، ص63.

[2] احمد سعيود: مرجع سابق، ص94.

[3] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص313.

وكذلك تجندت الوفود العربية لإنجاح القضية الجزائرية في هذه الدورة حيث تبنت المشروع المقدم من طرف باكستان والذي نص على ان الجمعية العامة تدعو الطرفين الذين يهمهما الامر الى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في اقرب وقت ممكن بما في ذلك شروط وقف القتال، والواقع ان النشاط العربي لإنجاح هذه الدورة بدأ منذ شهر اوت 1959م حيث قام السفير الاردني في واشنطن يوسف هيكر، برفقة سفراء 9 دول عربية بزيارة المستر هبرتر أملهم ان تمنح الولايات المتحدة الامريكية المزيد من التأييد للقضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة[1].

خلال المناقشة تدخل مندوبو الدول العربية فنذكر منها ألقى مندوب تونس بيانا في اللجنة السياسية أوضح فيه جسامة الخسائر بسبب الحرب في الجانبين الفرنسي والجزائري وقال ان الفريقين متفقان على وجوب تمتع الجزائر بحق تقرير المصير، واجراء محادثات لوقف اطلاق النار، وأنه يجب أن تقبل فرنسا التفاوض مع أعضاء الوفد الذي عينته الحكومة الجزائرية،

وكذلك أكد مندوب مصر محمود فوزي خلال المناقشة من خلال تأكيده على تدخله ان الجمهورية العربية المتحدة تساند الجزائريين في كفاحهم لاسترداد حريتهم وحقوقهم، وقال انه بالرغم من القيود الاساسية التي تضمنها بيان الجنرال ديغول، فإن الحكومة الجزائرية قد أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات لمناقشة الشروط والضمانات اللازمة لوقف اطلاق النار[2].

نفس الموقف عبر عنه ممثل المغرب حيث قال أنه ليس في الامكان ان يضع الشعب الجزائري أسلحته بمجرد اعتراف فرنسا بحقها في تقرير مصيره، هذا الخطاب العربي الداعم

[1] بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1945م-1962م من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص160.

[2] مرجع نفسه، ص160-161.

للقضية الجزائرية، كان له تأثيره الفعال على المواقف الدولية فازداد عدد المؤيدين والمتعاطفين مع القضية الجزائرية، وعرضت القضية للتصويت حيث أيدتها 38 دولة وعارضتها 26 دولة، امتنعت 17 دولة وبذلك سقط وعللت معظم الوفود الدولية رفضها وامساكها عن التصويت برغبتها في ان لا تقوم بها من شأنه حسب رأيها ان تفوق سياسة الجنرال ديغول تجاه المشكلة[1].

وقد لقي المشروع نجاحا باهرا ليس للجزائريين فحسب، بل أيضا للعرب الذين بذلوا جهودا معتبرة للوصول الى هذه النتيجة، فلأول مرة تصدر الجمعية العامة قرارا واضحا يدعوا صراحة الى تقرير مصير الشعب الجزائري وفي أقرب وقت لقي موافقة من بعض الدول الاوروبية الكبرى كروسيا، الصين، أوكرانيا، وهو ما جعل الصحافة الغربية تشن حملة شديدة ضد فرنسا منها صحيفة "واشنطن بوست" التي كتبت " ان افريقيا الشمالية تسير الى الامام أحبت فرنسا ام كرهت ورضي سياستها، ولم يرضوا، انه يتعين علينا، نحن الامريكيين ان يكون ذلك السير في اتجاه التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية[2]".

- **الدورة الخامسة عشر 1960م:**

جاء انعقاد هذه الدورة بعد فشل محادثات مولان واصرار الطرف الجزائري على اجراء محادثات حقيقية تؤدي الى استفتاء حقيقي ونزيه وقد تقدمت 24 دولة افريقية- آسيوية بمشروع لائحة تنص على ضرورة اشراف الامم المتحدة على استفتاء تقرير المصير، في حين لم تفز بأغلبية الاصوات أدخلت عليها تعديلات بحيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على اجراء الاستفتاء تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة وأصبح نصها كالتالي: "ان الجمعية العامة، لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي، قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير حيث تقرر مايلي:

---

[1] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص161-162.

[2] مرجع نفسه ،ص162.

- ✓ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.
- ✓ الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق، على اساس احترام وحدة التراب الجزائري.
- ✓ ان الجمعية العامة هي المسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة [1].

وقد تمت المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية 68 صوتا ضد 27 وامساك 8 وفود عن التصويت، وبذلك خطت القضية الجزائرية خطوة كبيرة الى الامام في المجال الدولي لأن الامم المتحدة اعترفت في مشروع قرارها بأن الوضع في الجزائر يكون تهديدا وخطرا على السلام والأمن العالمي[2].

ان مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا، كما اعترفت بأن هناك طرفين في النزاع أحدهما الحكومة الجزائرية المؤقتة وأكدت حق الشعب الجزائري في الاستقلال زيادة عن حق تقرير المصير، كما انها اعترفت بوحدة التراب الجزائري، وأوصت باحترام ذلك وسلامته وأكدت مسؤوليتها في توفير الضمانات لتحقيق المصير بثقة ونزاهة وحرية كاملة[3].

- ➢ **الدورة السادسة عشر 1961م:**

خلال عام 1961م دخلت مشكلة الجزائر مرحلة حاسمة خاصة بعد ان قبلت فرنسا بفضل ضغط الثورة عليها، والدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق تقرير المصير، وحصلت فعلا لقاءات مولان وايفيان ولوغران، ولكن ذلك لم يمنع من اثارة قضية الجزائر في الامم المتحدة، لأن لقاءات التفاوض السابقة كانت مصحوبة بمساومات رخيصة من طرف فرنسا، وضغوط بقصد الخروج بالقضية الى المتاهات والمنعرجات التي تؤدي الى حل شريف.

---

[1] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص163.

[2] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص316.

[3] مرجع نفسه، ص317.

وقد فضحت جبهة التحرير كل تلك الاساليب وكشفتها للرأي العام العالمي[1]، وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة دون صعوبة تذكر ودون ان يمتد حولها النقاش كما كان الدور والشأن في الدورات السابقة بسبب التطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي[2].

أكد ممثلي الدول الافريقية والآسيوية بعد ان عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد ان لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر حل تفاوض سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الجزائرية المؤقتة الى استئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب في تقرير مصيره[3].

ان مساعي تدويل القضية الجزائرية قد أخذت بعدا سياسيا أكثر منه عسكريا والدليل على ذلك هو تطور موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الجزائرية وبالتالي كسب عطف المجموعة الدولية داخل مدارج هيئة الامم المتحدة مما اسهم في دفع مسار المفاوضات الفرنسية الجزائرية نحو اتجاهها الصحيح بداية من ايفيان الاولى في 20 ماي 1961م[4].

المبحث الثالث: التفعيل الجبهوي والشعبي من مشروع قسنطينة

1. موقف جبهة التحرير الوطني من مشروع قسنطينة:

لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة من طرف الجزائريين وذلك بتوجيه من طرف جبهة التحرير الوطني ومن الطبيعي ان تكون ردة فعل جبهة التحرير الوطني ضد ذلك، حيث انها نبهت الشعب الجزائري الى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته، كما قامت جبهة التحرير

[1] يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 317.

[2] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص166.

[3] مرجع نفسه، ص168.

[4] علي تابليت: مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، مجلة اول نوفمبر، عدد: 163، الجزائر، 2000م، ص18.

الوطني من جهتها بشرح وتبيان موقفها وشرحت للرأي العام العالمي مخاطره وجندت كل طاقتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الاذاعات[1].

اضافة الى ذلك جمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة الى حد كبير، ويتضح الرفض من خلال تضاعف العمليات العسكرية الفدائية وتأسيس منطقتين جديدتين في الجنوب على الحدود المالية الجنوبية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية وفي فرنسا تم تحطيم جيش من المنشآت الاقتصادية والعسكرية[2].

لقد كان الاصلاح الزراعي من أهم النقاط التي ظلت الحركة الوطنية الجزائرية بكل توجهاتها تطالب به، مثل حزب الشعب الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري خاصة أنه يعاني غالبية السكان المسلمين، الذين كان وضعهم مأساويا نتيجة مصادرة الاراضي وتحريم الرعي في الغابات ومختلف الضرائب والغرامات، فقد اقرت المشاريع الاصلاحية السابقة عن مشروع قسنطينة بوضع الفلاح ونصت على القيام بإصلاح زراعي يحسن أوضاع الفلاحين[3].

لصحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني فقد علقت في افتتاحها على مشروع قسنطينة بعد اجراء استفتاء تقرير المصير والانتخابات التي كرست الطريقة المعروفة الخلود المزعوم للجزائر الفرنسية، حيث أراد الجنرال ديغول اضفاء مزيد من الشرعية على هذه النتيجة من خلال القيام بتغييرات اقتصادية واجتماعية تعطي الشعب من مناصب عمل وفي تقرير حول مصير مشروع قسنطينة قدمه يوم 03 جويلية 1959م الى كريم بلقاسم نائب

[1] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص195.

[2] مرجع نفسه، ص195.

[3] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص397.

رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة، مدير ديوانه السيد محمد حربي اقترح هذا الاخير خلق جهاز الثورة في وضعية دعم الحرب طويلة[1].

وعليه فإن جبهة التحرير الوطني قد أدركت خطورة الرهانات السياسية للجنرال ديغول وخاصة محاولاته كسب الجماهير المسلمة بأساليب ذكية للقبول بالجزائر الجزائرية، التي تبقى على الهيمنة الفرنسية ولهذا أعارض كل الاستفتاءات والعمليات الانتخابية التي نظمها الجنرال ديغول في الجزائر منذ 28 سبتمبر 1958م وأنها كانت محقة في ذلك بأنه يستحيل اجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعليه فإن جبهة التحرير الوطني كانت الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري التي دفعته بعد ذلك الى دخول في مظاهرات شعبية[2].

أ- مظاهرات 11 ديسمبر 1960م:

كانت هذه المظاهرات تعبر عن موقف جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري من مشروع قسنطينة، حيث خرج الجزائريون للتأكيد على حقهم في تقرير المصير، وكان للمظاهرات 03 اسباب مباشرة تدخل كلها في اطار مناورات ديغول منها:

- ✓ **زيارة ديغول:**

الى الجزائر قبل اجراء استفتاء تقرير المصير، حيث اجتمع بأعيان في البلدية، وعند خروجه تلقته الجماهير، وكانت هذه الجماهير مقسمة الى قسمين القسم الأول من الفرنسيين وكان ينددون بسياسة ديغول والحفاظ على الجزائر فرنسية، والقسم الثاني من المسلمين وهي أضخم من الاولى عددا وتصرح بأن الجزائر جزائرية. ثم انتقل الى تلمسان ونفس السيناريو

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص399.

[2] مرجع نفسه، ص402.

تكرر ثم البليدة ثم شرشال وعند عودته لفرنسا صرح " ان هذا السفر مكنني من ان اطلع بدقة على ما يجري في الجزائر"[1].

✓ **مظاهرة الغلاة:**

في 10 ديسمبر 1960 عندما كان ديغول ببسكرة واحتجاجها على زيارته وتصريحاته، قام الغلاة الفرنسيون انصار الجزائر الفرنسية بمظاهرة وسط مدينة الجزائر منددين بسياسة ديغول وصارخين الجزائر فرنسية وتوجهوا نحو اقامة الوالي في أعالي المدينة ووجدوا طريقهم الفرق الوطنية للأمن، ووقعت مشادات عنيفة وأطلقت القنابل المسيلة للدموع، وأخذ الفرنسيين يلاحقون الجزائريون وينكلون بهم.

وكانت هذه هي الشرارة التي انبثقت منها مظاهرات 11 ديسمبر 1960م[2].

✓ **يقضة المناظلين:**

اقتناع جبهة التحرير الوطني اقتناع تام ان الجزائر امة واحدة، و أن الاعتداء الفرنسي هو الذي افقدتها سيادتها واستقلالها وأن استرجاعها لا يكون الا باستعمال القوة[3].

❖ **بداية المظاهرات:**

- تجمع المتظاهرون في الصباح الباكر في يوم 11 ديسمبر 1960م في نظام محكم وبإشراف فدائي من قبل جبهة التحرير الوطني بديار المحصول بحي المدينة "صالامبي" وتوالت الجموع الغفيرة مسلحة بالخناجر والفؤوس والعصي لتعزيز المسيرة الشعبية، وشرعوا في تحطيم ممتلكات العدو، مع احراق لمحطات البنزين وتدمير واجهات المحلات وحتى الثكنات والمراكز الحصينة وأصبح كل شيء يمجد جبهة التحرير الوطني.

[1] زهير احدادن: مرجع سابق، ص76.
[2] مرجع نفسه، ص78.
[3] نفسه، ص78.

ان نقل شعلة الثورة الى الشوارع والساحات العامة عبر احياء العاصمة يترجم الرفض المطلق للسياسة الاستعمارية والايمان بعدالة القضية الجزائرية[1].

- أتت مظاهر ديسمبر لتحاصر الفكرة السياسية لمشروع قسنطينة ونجعل فكرة القوة الثالثة المهيأة لتقلد الأمور في جزائر المستقبل غير ممكن تطبيقها لتلاحم الشعب الجزائري مع ثورته[2].
- عبر الشعب الجزائري من خلال هذه المظاهرات عن المطالب المشروعة التي تبنتها الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني.
- كانت هذه المظاهرات حركة شعبية مصدرها انفجار الشعور القومي والرغبة في انهاء الحرب والاستقلال[3].
- كانت تعبير شعبي ينادي بالجزائر المستقلة وهو صوت الشعب المتعطش للحرية وهو صراخ منبثق من أعماق النفوس، حيث رفع الشعب شعارات الحرية والاستقلال – تحيا الجزائر – الجزائر مسلمة الممجدة للكفاح المستر منذ 06 سنوات[4].
- تدافع فئات الشعب الجزائري بكل فئاته الى الشوارع يتحدى الدبابات والكلاب المدرعة وحالة الطوارئ، واعتلى الدبابات والمصفحات رافعا العلم الوطني رافضا السياسة الاستعمارية والمشاريع الديغولية[5]. لا ننسى دور المرأة في هذه المظاهرات حيث انضم لها سيل من النساء بين قوسين " متوحشات" هؤلاء النساء يطلقن زغاريد وصيحات الجزائر المستقلة وكان

[1] عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص192.

[2] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص204.

[3] صالح بلحاج: مرجع سابق، ص312.

[4] ابراهيم مياسي: قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012، ص204.

[5] عثمان الطاهر علية: مرجع سابق، ص164.

أغلبهن مسلحين بالعصي والقضبان الحديدية والألواح الخشبية[1].

كان للمرأة بالذات دور محرك رئيسي وقد وصف بعض الجزائريات بالمتوحشات، ولكن هذا انما يدل على تلك الشعلة من الحماس وعلى شجاعة النساء وهن يساهمن في المظاهرات[2].

❖ **نتائج المظاهرات:**

- ✓ نتج عن هذه المظاهرات خسائر فادحة في الارواح حيث ذهب ضحيتها حوالي 800 شهيد و 1000 جريح دون حساب أولئك الذين جرى اخلائهم وعلاجهم في مراكز الاسعاف الي أعدها المتظاهرون أنفسهم اضافة الى اعتقال الآلاف من المواطنين الأبرياء (أكثر من 1400 شخص)[3].
- ✓ نتج عن هذه المظاهرات تعزيز الثورة في مسيرتها وشموليتها والتي جسدت فيها ارادة الشعب في الحرية والاستقلال.
- ✓ تبين للرأي العام العالمي من خلال هذه المظاهرات ان ما يحدث في الجزائر هو ثورة شعب يكافح من اجل الحرية والاستقلال واسترجاع سيادته الوطنية وهو لا يرضى بأي حل آخر بديل، وهذا معناه فشل مشروع قسنطينة وانتهاء الوجود الكولونيالي في الجزائر[4].
- ✓ خلقت في الشعب الفرنسي تيارا مناهضا للسياسة الاستعمارية، اضافة الى اثباتها ان المستعمر قد خسر الحرب نهائيا.
- ✓ أدت هذه المظاهرات الى حدوث القطيعة النهائية بين الشعب الجزائري وفرنسا الاستعمارية[5]. الاستعمارية[5].
- ✓ اما على الصعيد الديبلوماسي فإن القضية الجزائرية أصبحت مطلبا قائما باستمرار في جدول

---

[1] الجنيدي خليفة واخرون: مرجع سابق، ص 250.

[2] مرجع نفسه، ص255.

[3] نفسه، ص76.

[4] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص72

[5] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص246-247.

اعمال الامم المتحدة في اطار تصفية الاستعمار ومبدأ تقرير المصير[1].

ب- مظاهرات 17 اكتوبر 1961:

- امتدت الثورة الى التراب الفرنسي ابتداء من سنة 1958م بشكل مكثف وواسع، ومنذ ذلك التاريخ وأعمال القمع بشكل متزايد من طرف السلطات الفرنسية للجالية الجزائرية اضافة الى القرارات التي اتخذتها السلطات البوليسية والتي يمنع بمقتضاها الجزائريون من الخروج من منازلهم بفرض حظر التجوال من الساعة الثامنة ليلا حتى الخامسة صباحا[2].
- وفي 17 اكتوبر 1961م هذا اليوم عبرت فيه جاليتنا في باريس بصفة خاصة عن احتجاجها ضد سياسة القمع والحصار الشديد على المهاجرين[3].
- وكان لهذه المظاهرات اسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1/ السبب الرئيسي راجع الى النشاطات العسكرية (الفدائية) التي قام بها مناضلو اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بتاريخ 25 اوت 1958م، في معظم المدن الفرنسية الكبرى، وهذا العمل الثوري الذي ضرب العدو في عقر داره صعد من القمع الوحشي ضد المهاجرين الجزائريين بصفة عامة.

2/ الاستفزاز الرسمي من طرف السلطات الفرنسية للمتظاهرين الجزائريين، كان الدافع الحقيقي لتنظيم هده المظاهرات، حيث ان جبهة التحرير الوطني لم تبق مكتوفة الايدي تجاه حظر التجوال المفروض من خلال تقديم شكاوى تضمنت مخاطر حظر التجوال وأثره على سير النشاط النضالي للمهاجرين.

---

[1] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص72.

[2] مرجع نفسه، ص54.

[3] بشير كاشة الفرحي: مختصر وقائع واحداث نيل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع والاشهار، 2007، ص250.

- لكن دون جدوى ولهذا تقرر بتاريخ 17 اكتوبر 1967م انطلاق مظاهرات سلمية مبرمجة ب 03 ايام متتالية للمطالبة بإلغاء حظر التجوال[1].
- هذه المظاهرات الكبرى التي وقعت من طرف الجالية الجزائرية تدل على قوة وايجابية العمل الثوري والنضالي التي قامت به فيدرالية فرنسا وجبهة التحرير بفرنسا[2].
- طلبت اللجنة الاتحادية لجبهة التحرير بفرنسا من جميع الجزائريين ان يتجولوا ويشلوا الحركة واستجابة لهذا الطلب خرج ستون ألف جزائري على الثامنة مساءا متظاهرين بباريس في صفوف متراصة هائلة تندد بإلغاء حظر التجول، ومحاربة التمييز العنصري وعمليات القتل والاختطاف...[3].
- قابلت القوات الفرنسية هذه المظاهرات بالبطش والقمع وبكل عنف وشمل القمع النساء والأطفال وألقي القبض على 15 ألف جزائري.
- سقوط العشرات من الرجال والنساء والاطفال جرحى وقتلى لأن عناصر الشرطة كانت تطلق النار على المتظاهرين دون تمييز[4].
- نتج عن هذه المظاهرات ازهاق الارواح لمئات المهاجرين العزل إلا أنها حققت اهدافها الكاملة المتمثلة في:

✓ تحدى المهاجرين الجزائريين قرار موريس بانون ذلك الرجل الحاقد على الجزائر والجزائريين، وكسروا بذلك جدار الصمت.

✓ اظهار للرأي العام الفرنسي والاوروبي ارتباط الجالية الجزائرية بوطنها وأمتها.

✓ اعطت الدليل الفعلي على قدرة جبهة التحرير الوطني على التعبئة والتجنيد واختراق صفوف العدو داخل التراب الفرنسي نفسه.

---

[1] عثمان الطاهر علية: مرجع سابق، ص92.

[2] الجنيدي خليفة وآخرون: مرجع سابق، ص210.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص248.

[4] مرجع نفسه، ص249.

- ✓ اثبتت أن بإمكانها هي ايضا ان تصعد من وسائل كفاحها المشروع ضد المصالح الفرنسية في فرنسا، وأعطت الدليل اكثر من مرة من خلال العمليات الفدائية البطولية طيلة سنوات الكفاح داخل فرنسا.
- ✓ تقرر الغاء قرار منع التجول وهذا يعتبر انتصارا آخر ضد العدو[1].

هكذا تزايد التأييد الدولي وكسب الرأي العام الذي جاء داعما لموقف الدول العربية والاسلامية، وفي هذا الاطار اتفقت البلدان الافريقية الاسيوية على نص لائحة تقدم للدورة الخامسة عشر التي تنعقد في ديسمبر 1960م وتعود الى:

- ✓ الاعتراف بحق الجزائر في تقرير المصير والاستقلال.
- ✓ اتخاذ الاجراءات الفعالة لضمان نجاح وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على اساس وحدة التراب الجزائري.
- ✓ الاقرار بمسؤولية الامم المتحدة في المساهمة في انجاح تطبيق هذا المبدأ.
- ✓ تقرير اجراء استفتاء في الجزائر من تنظيم ومراقبة الامم المتحدة للسماح للشعب الجزائري باختيار مصيره بكل حرية[2].

- هكذا وضعت المظاهرات حدا نهائيا لكل المحاولات التي قام بها ديغول من خلال مشروعه الاقتصادي الاغرائي وحققت أهدافها الكاملة بحيث سمحت بإيجاد تيار مناهض للسياسة الاستعمارية الفرنسية.
- كانت بداية لفجر الاستقلال[3].
- كتب احد المؤرخين الجزائريين قائلا " ان ايام ديسمبر 1960 تكذيب صارخ لكل من يدعي جمود الجماهير وخمولها واستسلامها للواقع الاستعماري[4].

---

[1] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص55.

[2] مرجع نفسه، ص72.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مرجع سابق، ص246.

[4] محمد تقية: الثورة الجزائرية الرمز والامال، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، 2010، ص514.

- لقد سقط في هذه المظاهرات مئات الشهداء من الجزائريين برصاص البوليس والقناصة وألقيت الجثث في نهر السان، كما ألقي القبض على آلاف المناضلين، واستنصلوا وعذبوا وشردوا وطردوا من أماكن عملهم ظلما وعدوانا[1].

وهكذا فضحت فرسا امام الرأي العام العالمي وظهرت حقيقتها كدولة استعمارية ارهابية، عنصرية من خلال الاعمال الارهابية وأبشع أساليب التعذيب والقمع.

لاشك ان الحصيلة الثقيلة والعدد الحقيقي للقتلى لا يزال يكتنفه الغموض لحد الآن، فقد حاولت السلطات الاستعمارية آنذاك الاعتراف بحوالي 200 شهيد في حين ان ضخامة المظاهرات في الواقع تفوق 500 شهيد ومفقود[2].

أهم نقطة في هذه المظاهرات هي رفع العلم الوطني في الشانزيلزيه، وهي أكبر الشوارع بباريس مما أعطى انطباعا ان الاستقلال حاضر[3]

المبحث الرابع: مفاوضات إيفيان واستقلال الجزائر

1. مفاوضات ايفيان الاولى 20 ماي – 13 جوان 1961م:

في يوم 23 مارس 1961م نشرت الحكومة السويسرية اول بلاغ رسمي حول مهمة الوساطة التي تقوم بها بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، ومما ورد فيه ان سفارة فرنسا في بارن وممثلي الحكومة المؤقتة قد أبلغوا المحافظة السياسية الفيدرالية، وأن المفاوضات المخصصة لموضوع الجزائر ستجرى قريبا في إيفيان، وهو ما دفع منظمة الجيش السري الى اغتيال رئيس بلدية ايفيان السيد كاميل بلون Camille Blanc حيث وجه فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة نداء الى الشعب الجزائري، ومما جاء فيه ان" ستفتح

[1] محمد الشريف عباس: مرجع سابق، ص54.

[2] عثمان الطاهر علية: مرجع سابق، ص193.

[3] خليفة الجنيدي وآخرون: مرجع سابق، ص492.

المفاوضات قريبا بين الحكومة المؤقتة" نداء الى الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية ويندرج هذا اللقاء في اطار سياسة الثورة الجزائرية التي حددها المجلس الوطني للثورة[1].

وكانت مفاوضات ايفيان خاتمة مريرة خاصة الشعب الجزائري لأكثر من 7 سنوات في مواجهة القوات الاستعمارية هذا الجهاد الذي اخضع المستعمر وأجبره على الجلوس الى مائدة المفاوضات على قدم المساوات مع اولئك الذين ينعتهم دائما بالخارجين عن القانون، وعليه كانت مهمة الجنرال ديغول في هذه المرحلة صعبة جدا في ايجاد حل للقضية الجزائرية خاصة بعد تمرد الجنرالات في 22 افريل 1961م، وبهذا تأكد بأنه لا سبيل لذلك سوى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، وبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وقد بدأت هذه المفاوضات واستئنافها في 20 ماي 1961م بإيفيان[2].

وفعلا التقى الوفد الجزائري والفرنسي في هذه المفاوضات حيث ترأس الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم صحبة سعد دحلب، محمد بن يحيى والطيب بولحروف، احمد فرانسيس، احمد بومنجل، والرائدين احمد قائد وعلي منجلي، وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس، بعده ارادت الحكومة الفرنسية ضمانات << للانفراج>> فسمحت لجزء من 2.500.000 من المعتقلين في المحتشدات ان يخرجوا من المحتشدات الموضوعة نحن مراقبة الجيش الفرنسي واطلاق سراح 6.000 معتقلا، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعتقلين في فرنسا وأعلنت وضع حد للعمليات الهجومية وحاولت ان تحصل من جبهة التحرير الوطني على ايقاف المعارك للوصول الى هدنة[3].

---

[1] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص433.

[2] شبطة حمزة: رد فعل الثورة الجزائرية على سياسة ديغول (1958-1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (تاريخ وحضارة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2013-2014، ص60.

[3] بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان- ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24.

كما ان فرنسا ستوقف التفاوض وتعمد على المساومة على الهدنة نفسها كما عبر جوكس على ذلك وقال انه لا يمكن ان تستمر طويلا في التفاوض والحديث عن السلم ما لم تبحث في وضع حد للحرب بسرعة، وهذه اللعبة ليست جديدة في الحقيقة، بل هي تكرار ومحاولة لتطبيق نظرية ديغول السابقة التي تدعو وضع السكين قبل الدخول الى قاعة التفاوض حتى تتاح الفرص لتصفية الثورة من كل محتوى تحرري استقلالي كامل[1].

وبعد ذلك تمكن الوفدان من تجاوز عقبة مناورة ايقاف القتال المكشوفة من طرف واحد وبرزت مشكلة مناورة الاقلية الاوروبية وتقسيم الجزائر لصالح هذه الأقلية وتقسيم الصحراء الجزائرية وتمثلت مشكلة الصحراء او وحدة التراب الوطني فهي مرتبطة[2] كذلك بوحدة عناصر الشعب الجزائري وموقف وفد الجزائر واضح جدا وهو ان الصحراء جزء لا تتجزأ من الجزائر ولا يمكن بحال من الاحوال ان نفصلها عنها وحاول الوفد الفرنسي بأن لا تكون الصحراء موضوع المفاوضات او نقاش باعتبارها شيئا منفصلا عن الجزائر، ولكن الوفد الجزائري نجح في اثارة مشكلة وأرغم الوفد الفرنسي على الخوض غمار النقاش ولخصت الجبهة الوطنية موقفها في حجج في 3 نقاط:

- ✓ عندما احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830م وجدوا الصحراء جزء لا يتجزأ منها بدليل ان سكانها قاوموا الاحتلال الفرنسي.
- ✓ ولم ينازع الفرنسيون في انتماء الصحراء الجزائرية اليها عندما نص دستور عام 1947م على ان الصحراء داخلة في ارض الجزائر.
- ✓ ان فرنسا لم تحاول فصل الصحراء عن الجزائر قانونيا الا في ديسمبر 1960م بعد ان اضطرت تحت ضغط الثورة والرأي العام العالمي الى ضرورة التفكير في التفاوض[3].

[1] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص333.

[2] Dédha Malek, L'Algérie à eveain de mégociation secétes 1956 – 1962, p:136.

[3] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص334

وعندما لم يجد الوفد الفرنسي ردا عن هذه الحجج الدامغة طلب جوكس في 13 جوان توقيف المفاوضات الى حين بدعوى اخذ مهلة للتروي والتشاور والحقيقة ان وقف المفاوضات جاءت نتيجة لانسداد الهوة بين موقف الوفدين في مختلف القضايا، وبخاصة اصرار الفرنسيين على فصل الصحراء عن الجزائر[1].

ولقد احرج الوفد الفرنسي امام الحجج التي قدمها الوفد الجزائري ولذلك انسحب من قاعة المفاوضات، وراحت السلطات الفرنسية تبحث عن شريك ثالث يمكنها التأثير عليه لإفشال موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فاتصلت بأطراف عديدة لإشعار الرأي العام العالمي، بأن هناك قوات اخرى غير جبهة التحرير الوطني يمكن التفاوض معها كممثلين للشعب الجزائري ولكن جبهة التحرير الوطني الجزائرية افشلت هذا المخطط، كانت فرنسا تريد للجزائر استقلالا ناقصا، لكنها وجدت صلابة ثورية من الجزائريين على المطالبة بحقوقهم كاملة[2].

وفي 15 جوان 1961م اتصل سعد دحلب ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بجنيف، بمفاوضين فرنسيين والذين اكد له ان الحوار لا يبدأ الا اذا حذفت الصحراء من جدول الاعمال، وأنه اذا أردتم الحوار فيجب الاكتفاء بالجزائر الشمالية فقط[3].

2. مفاوضات ايفيان الثانية 07-18 مارس 1962م:

تعتبر مفاوضات ايفيان الثانية الجولة الاخيرة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية والتي ستمتد ما بين 07-18 مارس 1962م وذلك بعد ان صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة لي روس[4] وعليه وجد ديغول نفسه في هذه المرحلة مضطر الى تسليم بضرورة ايجاد

[1] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص240.

[2] مرجع نفسه، ص240.

[3] نفسه، 242.

[4] مقدم سيد احمد: المفاوضات والمفاوضات في تاريخ استقلال الجزائر (1960- 1962)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م، ص110.

حل للقضية الجزائرية خاصة بعد فشل كل مخططاته العسكرية والاقتصادية وحتى السياسية، الى جانب اهتمامه بإعادة مكانة فرنسا في اوروبا، خاصة بعد الاعمال التي تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسية[1].

وفعلا تم ترأس الوفد الجزائري مفاوضات ايفيان السيد كريم بلقاسم، وضم الوزراء: لخضر بن طوبال، سعد دحلب ومحمد يزيد، ومدير ديوان رئيس الحكومة السيد محمد الصديق بن يحيى، ورضا مالك، الناطق الرسمي باسم الوفد والطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا، والخبير مالي السيد صغير مصطفاوي، والرائد عمار بن عودة ممثل عن جيش التحرير الوطني[2].

وكان من الجانب الفرنسي: لوي جوكس، روبير برون، جان دوبروقلي، برونو رولاس، كلود شايي، رولان بيكار والجنرال دي كامس كلهم شاركوا في محادثات لي روس، وأضيف اليهم في مؤتمر ايفيان: برنار تريكو (Bernard Tricot) محلق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية، وفانسان ليوري مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد ستيفن دي بازسيس مستشار عسكري، وفيليب تيبوا الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي وبليزان مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات[3].

ترى جريدة صدى وهران في عددها 35- 348 انه يتم حاليا اجراء تحضيرات في ايفيان للمفاوضات الرسمية والمصيرية بحيث تقول مصادر الجريدة انه يجهل لحد الساعة عن التاريخ المحدد لعقدها إما يوم الثلاثاء او الاربعاء ولكن حسب عملية انتشار لأعوان المصالح الامنية المكثفة ترى ان ذلك يوحي بأنها وشيكة، ورأت كذلك ان المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني تبقى لحد الساعة ولحد الآن سرية على الاطلاق حيث تعنون

[1] شطبة حمزة: مرجع سابق، ص62.

[2] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص461.

[3] مرجع نفسه، ص461.

<< تم المباشرة في حلبتي عمل ليلية امس بفندق دي بارك بمدينة ايفيان>> وتضيف كذلك انه تم تشكيل لجنة من الخبراء لتحرير وكتابة النصوص[1].

ولم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الاتفاقيات لكن حاول ممثلونا ان يوحدوا من مواقفهم ازاء الطرف الفرنسي ويستلزم ذلك المحادثات 12 يوما وذلك للوصول الى التوقيع على الاتفاقية واطلاق النار التي امتدت 7 سنوات واربعة اشهر و17 يوما[2].

وقد كان لهذه المفاوضات محاور ومن هذه المحاور نجد محتوى التصريح العام:

جاء في مقدمة التصريح العام لهذه الاتفاقيات ما يلي: ان المحادثات التي جرت بإيفيان ما بين 7 الى 18 مارس 1962م وانتهت بنتائج نجد منها:

- ✓ ابرام اتفاق القتال، وسيوضع حد للعمليات العسكرية والقتال في مجموع التراب الوطني.
- ✓ ان الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير مصير، وتنظيم السلطات العامة بالجزائر اثناء الفترة الانتقالية، قد حدد باتفاق مشترك بينها[3].

حيث دشن اللقاء النهائي نقطة اللاعودة بالنسبة للطرفين فالجنرال ديغول كان يستعجل التوقيع الرسمي على الاتفاقيات، التخلص من حمل ثقيل أرهق كاهله، وشكل تهديدا للوحدة الوطنية الفرنسية لم يسبق له مثيلا، ولهذا كان يأمل ان يؤدي التوقيع على هذه الاتفاقيات وتطبيقاتها، الى وضع خصومه الشريسين داخل منظمة الجيش السري الفرنسي امام الامر الواقع[4].

وعليه قد حظيت قضية الصحراء بقسم خاص يتضمن مبادئ التعاون من اجل استثمار ثروات الصحراء، ويشتمل على مقدمة وأربعة ابواب، تبرز المقدمة تعهد الطرفان بالتعاون في

---

[1] مقدم سيد احمد: مرجع سابق، ص110.

[2] مرجع نفسه، ص111.

[3] يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص350.

[4] رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص462.

مجال استغلال ثروات الصحراء وحلول الجزائر محل فرنسا في حقوقها وامتيازاتها يشمل الباب الاول على الهيدروكاربير والسائل الغازي، ويتعرض الباب الثاني للمواد المعدنية الاخرى، اما الباب الثالث فيتعرض للهيئة الفنية لاستثمار باطن الارض في الصحراء، بينما يتعلق الباب الرابع بتحكيم في حالة نشوب خلاف وكيفية الفصل في ذلك[1].

وأما في ما يخص المسائل العسكرية بالجنوب فقد جاء ذلك في ما يلي: توضع تحت تصرف فرنسا مطارات وقواعد بشار ورقان لمدة 5 سنوات على ألا تستخدم الاغراض الهجومية، ثم تصبح بعد ذلك مدنية تكون فيها لفرنسا الحق في الاستفادة من التسهيلات الفنية[2].

وقد تبادى رأي لدى سعد دحلب حيث قال << ان الحكومة الفرنسية لم تكن تساورها أي ظنون وأوهام حول المستقبل، حيث ان السيد جوكس المحنك صاحب التجربة والخبير في الديبلوماسية والمتعود على اللعب في الساحات الدولية، كان يتألم في أعماقه لأن التاريخ وديغول قد اختاره ليكون رئيسا على عملية حل مشكلة الجزائر الفرنسية، فلم يكن فقدان هذه الجوهرة من الامبراطورية الفرنسية عند هذا المؤرخ والاستاذ، وفقدنا في قوة فرنسا وحسب بل وحتى في فقدان تأثيرها عبر العالم>>[3].

حيث لم يوقع كريم بلقاسم باسم الوفد الجزائري الا عشية يوم 18 مارس بعد لحظات، وفي نفس اليوم امرت بوقف اطلاق النار امواج اذاعة تونس بهذه العبارة << باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4] وبعد كل هذه الجهود تواصل الطرفان الى وقف اطلاق النار بين قوات الثورة الجزائرية والقوات الاستعمارية الفرنسية يوم 19 مارس 1962م على الساعة 12:00 ظهرا في جميع القطر الجزائري

[1] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص246.

[2] مرجع نفسه، ص246.

[3] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب لمنشورات الجزائر، 2008، ص159.

[4] مصدر نفسه،ص161.

وبـذلك تحقـق حلـم المجاهـدين والأجيـال العديـد مـن الجزائـريين منـذ سـنة 1830م، وهـو الاستقلال ونهاية كابوس الاستعمار.

وقد كسبت الجزائر اهم عامل وهو وحدة التراب الوطني، فاعتراف فرنسا بوحدة الاراضي الجزائرية شمالها وجنوبها مكسب لا يقدر بثمن، فقد تجنب الجزائريون تقسيم اراضيهم، كما تجنبوا حرب جديدة من اجل الوحدة الترابية كانت فرنسا تعمل لها وكان الاعضاء الوفد الجزائري وللحكومة المؤقتة من ورائهم دور مهم في التمسك بمبدأ الوحدة الترابية والدفاع عنها في مختلف مراحل المفاوضات وعلى مستوى المحافل الدولية[1].

لقد كانت مسألة الصحراء سببا في وقف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وكان موقف الثورة الجزائرية هو ان لا وقف للقتال ولا للاستقلال دون اعتراف فرنسا بوحدة الترابية للجزائر[2].

في 16 افريل 1962م وجه ديغول خطابا الى بلاده طلب فيه من الشعب التصويت بنعم لكي يساهم في هذا الحدث الواسع المدى والذي ينهي مسعى فرنسا لتصفية الاستعمار فقد اجاب 17 مليون فرنسي بنعم في هذا الاستفتاء و1 مليون و 800 بـ لا أي بنسبة 91%

من الاصوات التي كانت مؤيدة لاستقلال الجزائر[3].

وقد حدد اليوم الاول من تموز – يوليو – لإجراء الاستفتاء الشعبي الذي يتضمن السؤال التالي: هل تريد ان تصبح الجزائر مستقلة على اساس التعاون مع فرنسا وفق شروط المحددة في البيان الصادر بتاريخ 19 مارس آذار 1962م وكان هذا الاستفتاء برز رد فعل من طرف الشعب الجزائري بعد ان خرج للاقتراع بقوة وكانت النتيجة في اليوم الموالي، اين

[1] شبطة حمزة: مرجع سابق، ص64.

[2] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص248.

[3] شبطة حمزة: مرجع سابق، ص65.

وقعت عملية الفرز 5.975.581 نعم للاستقلال، مقابل 16.534 بـ لا في ظل امتناع 530 الف عن التصويت،

ويوم 3 جويلية اعلنت اللجنة التنفيذية المؤقتة عن نتائج الاقتراع الذي شارك فيه الجزائريون المقيمون بالخارج، وحقهم في التصويت عن طريق الوكالة، وبالتالي اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر واعلانه في 5 جويلية 1962م[1].

[1] شارل ديغول: مصدر سابق، ص145-146.

الخاتمة

خاتمة:

.بعد دراسة هده المحطة الهامة من محطات الثورة الجزائرية والتي تندرج تحت عنوان سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة 1958-1962م، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات يمكن ابرازها في النقاط التالية:

.كانت نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة على يد الثورة التحريرية حيث ادى نشاطها الى تفاقم الوضع السياسي والاقتصادي لفرنسا، اضافة الى تمرد الجيش الفرنسي على السلطات الدستورية التي تركت مكانها للجنرال ديغول تحت تهديد الانقلاب العسكري.

اعتراف الجنرال ديغول انه يستحيل الحفاظ على الجزائرية فرنسية على النمط القديم، وانما تصور بوجود حل مناسب يتمثل في تقديم مجموعة من الاصلاحات الاغرائية الاقتصادية المتمثلة في مشروع قسنطينة الصادر في 3 اكتوبر 1958م.

.استخدم الجنرال ديغول بعض الاساليب الاغرائية، حيث قام بالهجوم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من اجل ترقية بعض الجزائريين الطامعين في المناصب والمال ، حيث ان مشروع قسنطينة هدفه الاساسي اثبات ان الثورة الجزائرية قامت لاسباب اقتصادية.

كان مشروع قسنطينة في الظاهر مشروع اقتصادي اصلاحي لكن هدفه الرئيسي هو ابعاد الشعب الجزائري عن الثورة

.جاء هدا المشروع في وقت كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الاغراءات لتبعده عن قضيته

.كانت القضية الجزائرية من بين القضايا المهمة التي شغلت جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة في بعض دوراتها ، في الوقت الدي ادرك فيه الجزائريون اهمية وضرورة التواصل معهما من اجل تحقيق امالهم في الاستقلال والحرية، حيث قاما بدعم القضية الجزائرية من خلال الجانب الدبلوماسي خاصة ومناهضة الاستعمار الفرنسي في اطار

المناورات الديغولية وسياسة التعسف في حق الشعب الجزائرية والاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي لثورة التحريرية الكبرى

.بعثرت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م المخطاطات الاغرائية الاقتصادية الديغولية بشاراتها المؤيدة لجبهة التحرير الوطني، حيث عبر الشعب الجزائري عن تمسكه بقضيته ورفضه للواقع الاستعماري وتزايد الدعم الشعبي لجبهة التحرير الوطني اكثر خاصة بعد مظاهرات 17 اكتوبر 1961م.

.اجبرت هذه المظاهرات ديغول على الدخول والرضوخ الى مفاوضات مع قيادة الثورة الجزائرية، ولقد مرت هده المفاوضات بمراحل لكن كل المحاولات باءت بالفشل لان قيادة الثورة بقيت مصممة على رأيها المتمثل في وحدة التراب الوطني والاستقلال الذاتي

.واثمرت هذه المفاوضات الى عقد اتفاقيات ايفيان الاولى والثانية والى وقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962م وا جراء استفتاء الذي توج باستقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م.

الملاحق

الملحق رقم 01: الرئيس الفرنسي شارل ديغول :خطاب قسنطينة 1958 مشاريع وإغراءات وهمية

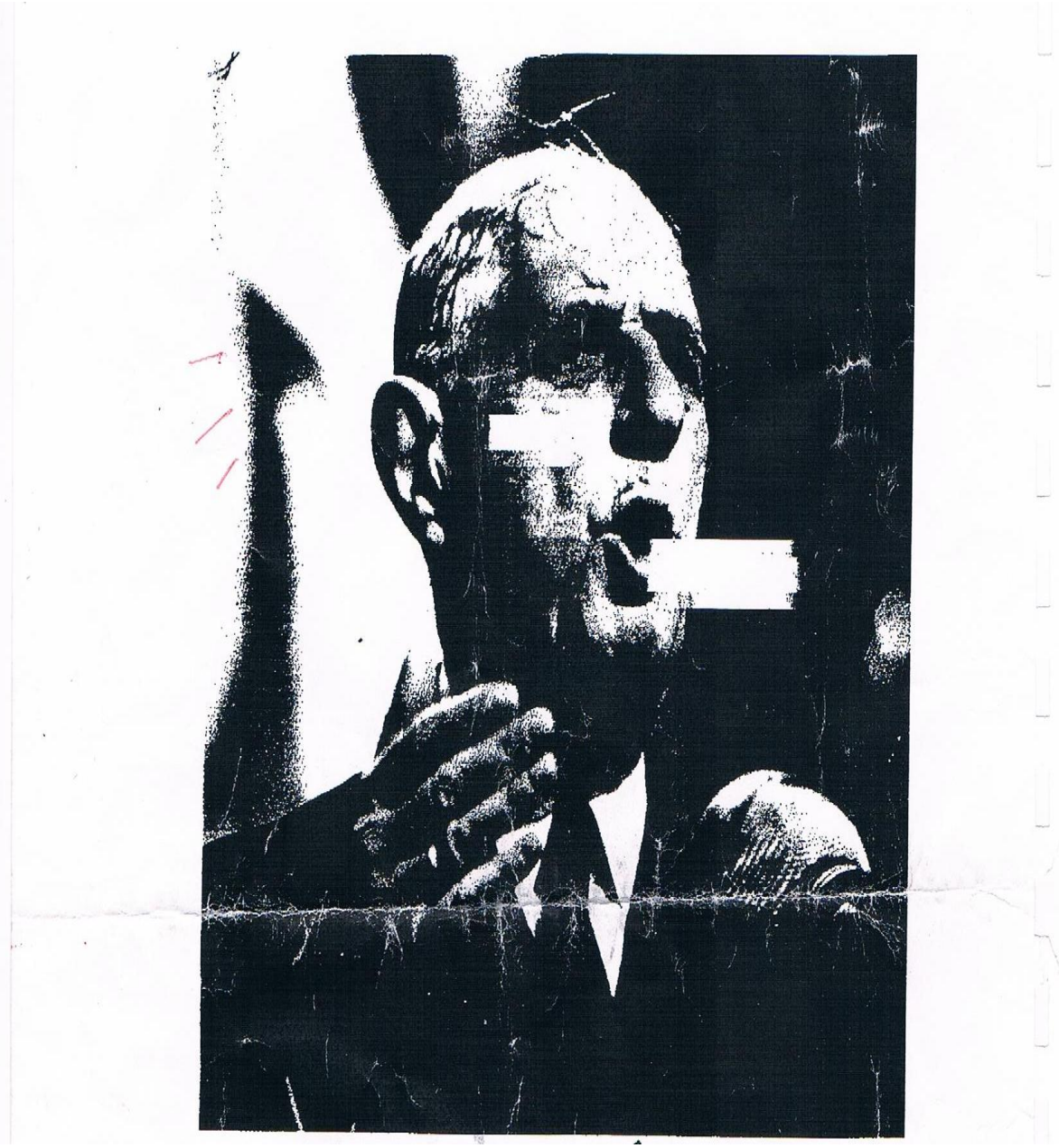

رابح خدوسي :1000صورة وصورة من ايام الثورة 1958-1962م،مشاهد وتعاليق دار الحضارة ،ط1،الجزائر،ص229

الملحق رقم 02: مظاهرات 11 ديسمبر 1960

عثمان الطاهر علية : مرجع سابق، ص169

الملحق رقم 03: خطاب الجينرال ديغول في قسنطينة3 أكتوبر 1958.

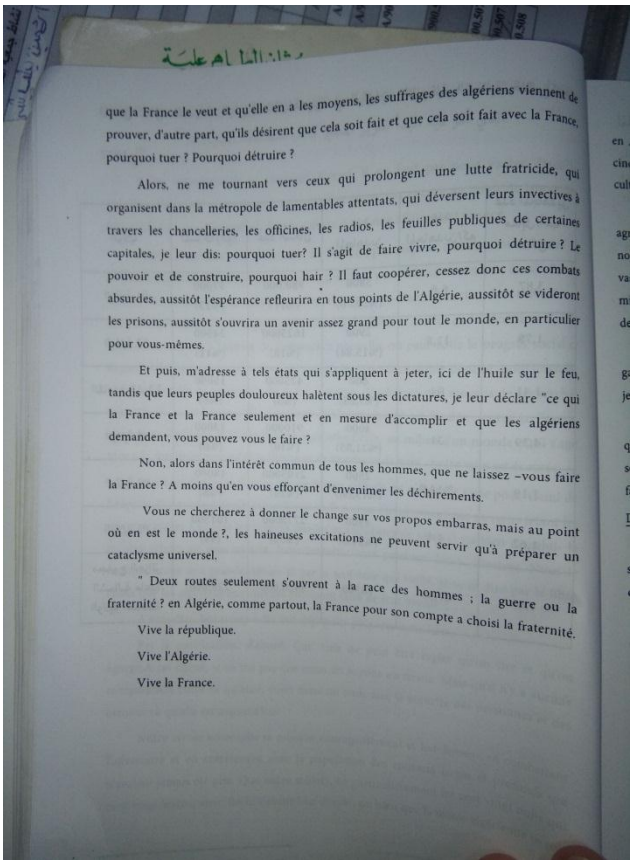

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haïr ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

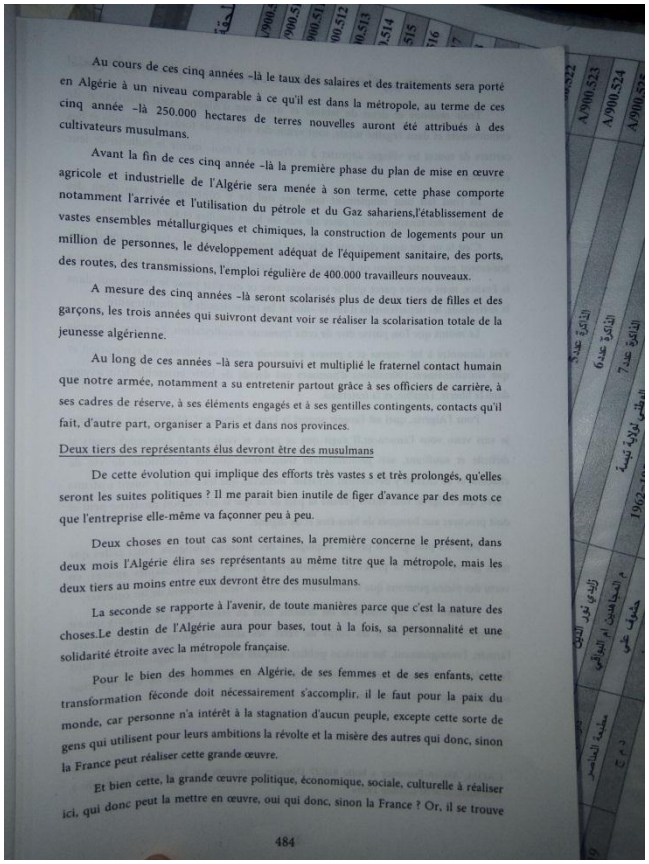

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz saharien,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

484

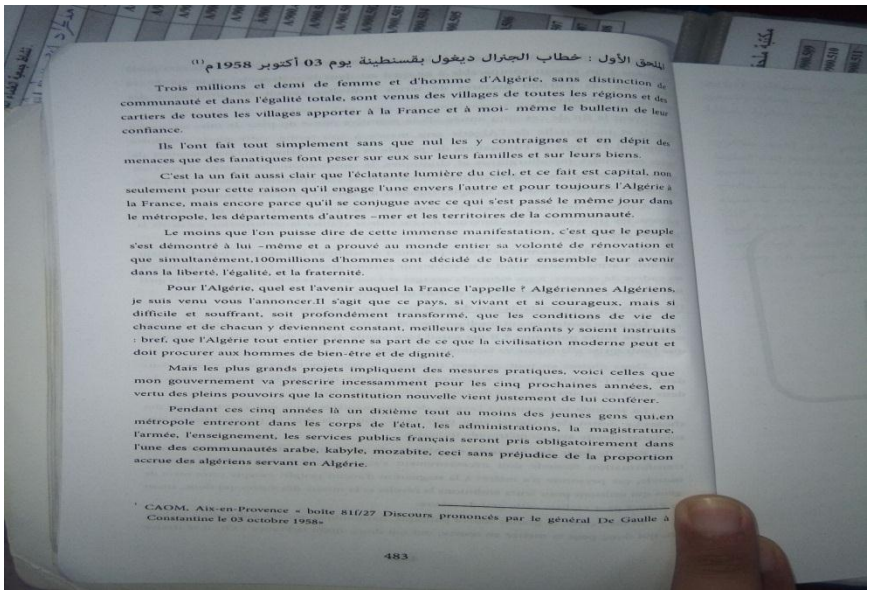

الملحق الأول : خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م[1]

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres –mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui –même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits ; bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

[1] CAOM, Aix-en-Provence « boite 81f/27 Discours prononcés par le général De Gaulle à Constantine le 03 octobre 1958»

483

رمضان بورغدة: مرجع سابق، ص483– 484 –485

الملحق رقم 04: صورة الوفد الجزائري في إتفاقيات إيفيان

Redha malak:opcit،p208

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- براهيمي عبد الحميد: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.
- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار االكتاب، 2009م.
- بلقاسم محمد: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية (1950-1962) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2007م.
- بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929، 1979، ط1،
- بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير – اتفاقيات ايفيان-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. المجاهد جريدة: مشروع قسنطينة في أزمة، ج2، العدد 94، يوم الاثنين 25 نوفمبر 1961م، ج4.
- بوحوش عمار: العمال الجزائريون في فرنسا طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008م.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار المغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1997.
- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (سنوات الحسم والاخلاص) منشورات بونة، عنابة، الجزائر، 2012م.
- بوعزيز يحيى: ثورات في الجزائر في القرنين التاسع عشر وعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996م.

- بـوعزيز يحيـى: الثـورة الجزائريـة فـي الولايـة الثالثـة التاريخيـة: 1954-1962م، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- تابليت علي: مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، مجلة اول نوفمبر، عدد: 163، الجزائر، 2000م.
- تقية محمد: الثورة الجزائرية الرمز والامال: تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، 2010.
- تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1961م – 1962م، وزارة الثقافة الجزائر، 2012م.
- الجزائري مسعود: كتب قومية مشاريع يقول في الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، إشراف: عبد القادر نور، ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر، 1986م.
- خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب لمنشورات الجزائر، 2008.
- ديغول شارل: مذكرات الأمل الجديد (1958-1962)، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971م.
- رابح خدوسي: 1000 صورة وصورة من ايام الثورة 1954-1962م، مشاهد وتعاليق دار الحضارة، ط1، الجزائر، 2007.
- الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر. 2007
- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط01، 1984م.

- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- الزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.
- سعيدوني ناصر الدين: مشروع قسنطينة، محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999.
- الشيخ سليمان: تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعينية للاستقلال، الجزائر، 2002.
- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، هدية من وزارة المجاهدين.
- العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفاس، لبنان، 1986م.
- عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور الانبعاث، ج3، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص34.
- عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور(وقائع مأساة ميتية)، ج1، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008م.
- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر.
- علية عثمان الطاهر: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي.
- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

- فافرود شارل آندري: الثورة الجزائرية، ترجمة: الاستاذ كابوية عبد الرحمان والأستاذ سالم محمد.، وزارة المجاهدين.
- قليل عمار: ملحمة الجزائر، ج2، ط1، دار هومة، 1991.
- كاشة الفرحي بشير: مختصر وقائع واحداث نيل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، د-ط، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع والاشهار، 2007.
- كافي علي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)، دار القصبة، الجزائر.
- ليلة محمد كامل: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م.
- محمد عباس: دوغول ...والجزائر، ج4، نداء الحق، دار هومة .
- ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، المجلد الثاني، ج01، 1984.
- مياسي ابراهيم: قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.
- الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1984.
- نور عبد القادر: حوار حول الثورة، ج2، ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012م.
- هارون علي: الولاية السابعة في حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962م، صادق عماري ومصطفى ماضي، ط2، دار القصبة، الجزائر.

مذكرات:

- بن نوي فاطنة: الاستراتيجية الفرنسي-اقتصاديا، اجتماعيا- من أجل تطوير الثورة (1958-1958م). مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2013-2014

• سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1945م-1962م من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م.

• سعيدان عبير: منظمة الجيش السري (O.A.S) نشاطها الارهابي في الجزائر (1961-1962م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة خيضر، بسكرة، 2012-2013م.

• شبطة حمزة: رد فعل الثورة الجزائرية على سياسة ديغول (1958-1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (تاريخ وحضارة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2013-2014.

• ضيف مريم، زنات سامي: جامعة الدول العربية ودورها في تدعيم قضايا التحرر العربية << القضية الجزائرية – نموذجا >> (1954 – 1962م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م.

• عمراوي أمال: المشاريع السياسية والاستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لأجل القضاء على الثورة (1958م-1961م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2013-2014م.

• عيساوي هدى: مشروع قسنطينة وتأثيره في مسار الثورة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ معاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.2015م.

• عيشوش عمر، نعيجي سامي: القضية الجزائرية في اهتمامات هيئة الامم المتحدة (1954-1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، تخصص: تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م.

• مقدم سيد احمد: المفاوضات والمفاوضات في تاريخ استقلال الجزائر (1960- 1962)، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017م.

• دليوح عبد الحميد: مظاهرات ديسمبر 1960م وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.2004-2005م.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

• Alistair Harne Dahlab: Histoire De La guerre D'Algerei,Paris-Landon,2007.

• Dédha Malek: L'Algérie à eveain de mégociation secétes 1956 – 1962.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
بسملة	
شكر وتقدير	
إهداءات	
الفهرس	I
فهرس الملاحق	III
مقدمة	أ
الفصل الاول: ظروف صدور مشروع قسنطينة03 اكتوبر1958-1962م	
المبحث الأول: انهيار الجمهورية الرابعة	8
حكومة منديس فرانس (18 جوان 1954 – 23 فيفري 1955)	8
حكومة إدغارفور (23 فيفري 1955 إلى غاية 01 فيفري 1956)	9
حكومة غي موللي (01 فيفري 1965 إلى غاية 13 جوان 1957)	9
حكومة بورجيس مونوري (13 جوان إلى 06 نوفمبر 1957م)	9
حكومة فيليكس غايار(06 نوفمبر1957م إلى 14 ماي 1958م)	9
المبحث الثاني: انقلاب 13 ماي 1958م	13
المبحث الثالث: عودة ديغول إلى الحكم وتوليه رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة	18
الفصل الثاني: مشروع قسنطينة 03 اكتوبر 1958م	
المبحث الأول: ظروف وأسباب اعلان مشروع قسنطينة	21
ظروف اعلانه	21
أسباب صدور مشروع قسنطينة	22
المبحث الثاني: مضمون مشروع قسنطينة ومصادر تمويله	26
مضمون المشروع	26
مصادر تمويله	32
المبحث الثالث: أهداف مشروع قسنطينة	35

أهداف ظاهرية	35
أهداف باطنية للمشروع	37
المبحث الرابع: نتائج مشروع قسنطينة	40
الفصل الثالث: سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة	
المبحث الأول: سياسة الثورة الجزائرية عسكريا	47
دوافع نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي	47
نقل الثورة الى التراب الفرنسي	49
المبحث الثاني: سياسة الثورة الجزائرية سياسيا	53
تدويل القضية الجزائرية في الجامعة العربية	53
تدويل القضية الجزائرية في مؤتمر بلغراد 1961م (حركة عدم الانحياز)	55
تدويل القضية الجزائرية في هيئة الامم المتحدة	56
المبحث الثالث: التفعيل الجبهوي والشعبي من مشروع قسنطينة	62
موقف جبهة التحرير الوطني من مشروع قسنطينة	62
مظاهرات 11 ديسمبر 1960م	64
مظاهرات 17 اكتوبر 1961	68
المبحث الرابع: اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر	71
مفاوضات ايفيان الاولى 20 ماي – 13 جوان 1961م	71
مفاوضات ايفيان الثانية 07–18 مارس 1962م	74
خاتمة	81
قائمة الملاحق	84
قائمة المصادروالمراجع	91

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الرئيس الفرنسي شارل ديغول: خطاب قسنطينة 1958 مشاريع وإغراءات وهمية	91
02	مظاهرات 11 ديسمبر 1960	92
03	خطاب الجينرال ديغول في قسنطينة3 أكتوبر 1958	93
04	صورة الوفد الجزائري في إتفاقيات إيفيان	94

الملخص:

يعتبر مشروع قسنطينة مشروعا اقتصاديا اغرائيا جاء به الجنرال ديغول في 3اكتوبر 1958م الذي يمتد على 5سنوات تضمن هذا المشروع على بعض الاصلاحات الاغرائية حيث كانت اهدافه المعلنة القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا ولكن في الحقيقة كان يهدف الى محاولة خنق الثورة الجزائرية لكنه فشل في تحقيق ذلك ،تمثلت سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة في الاستراتيجية التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني من خلال نقل الثورة الى فرنسا وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ،وارغام الشعب على دخول في مظاهرات شعبية واجبار ديغول في الدخول في مفاوضات التي توجت بالاستقلال

Summary:

The Constantine project is considered a tempting economic project brought by General de Gaulle on October 3, 1958 AD, which spans over 5 years. This project included some tempting reforms, as its declared goals were to gradually eliminate the differences in the standard of living between Algeria and France, but in fact it aimed to try to stifle the Algerian revolution, but it failed. In achieving this, the policy of the Algerian revolution was represented in confronting the Constantine project in the strategy followed by the National Liberation Front by transferring the revolution to France and internationalizing the Algerian issue in international forums, forcing the people to engage in popular demonstrations and forcing de Gaulle to enter into negotiations that culminated in independence.